الأمم المتحدة

A/56/PV.102

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **١٠٢**
الاثنين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

السيد ماهندران (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعت بعناية كبيرة إلى كوكبة المتكلمين صباح اليوم، وما كان ينبغي أن يقال عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد قيل. وما علينا عمله الآن هو أن نستعرض كيفية المضي في العمل. وفي ذلك الصدد، سيدي الرئيس، قد أثر في نفسي عدد من الفقرات الواردة في بيانكم، وأود أن أقرأ بعضا منها:

”بيد أننا نواجه حقيقة محزنة، وهي أن هذه المقدرة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ليست مستمرة في الوقت الحالي بصورة كافية. إن الفجوة الرقمية تهدد بإحداث المزيد من تهميش اقتصادات وشعوب البلدان النامية وكذلك البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، نظرا لدينامية ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ذاتها، فإن كل يوم يمر بدون عمل فعال يوسع الفجوة مما يجعل الحاجة إلى بذل جهود متضافرة من المجتمع الدولي أمرا على أقصى درجة من الإلحاح“. (A/56/PV.101)

سيدي الرئيس، إن كلماتكم هذه تصور الموضوع برمته. ولنأخذ الفجوة الرقمية، مثلا. فسواء كانت بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، أم بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، أو بين المدن والقرى، وسواء كانت بين الجماعات، أو بين الأعراق، يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسد تلك الفجوة. ولكن كيف نباشر هذا؟ ذلك هو السؤال الذي يحتاج إلى إجابة.

وأنتم سيدي الرئيس، بحكمتكم، قد قلتم أكثر من ذلك، وأود مرة أخرى أن أقتبس كلماتكم:

”أعتقد أننا جميعا نتفق على أن القيادة السياسية والالتزام السياسي على أرفع المستويات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-42789 (A)
0242789

ضروريان بغية إدماج برامج تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية''. (المرجع نفسه)

وها نحن مرة أخرى نأتي إلى جوهر المناقشة. إننا جميعا نعلم إلى أي درجة تكون تكنولوجيا المعلومات مفيدة لنا جميعا. ولكن كيف نحقق زواجا بين القطاع الخاص، والوكالات الحكومية، والأمم المتحدة وجميع الأطراف المؤثرة الأخرى بغية إحراز تقدم جوهري تجاه الظفر بما نصبو إليه؟ تلك ستكون المعضلة الحقيقية التي نواجهها في العقد المقبل.

ومن حسن الطالع أن لدينا مظلة الأمم المتحدة، ويمكننا أن نمضي قدما تحت تلك المظلة. وإني واثق بأن عمالقة الصناعة في القطاع الخاص لن يحسدوا جهد الأمم المتحدة المبذول لتحقيق هذا الزواج. وما نحتاج إليه هنا هو التقاء الأفكار. ومن أجل تحقيق ذلك، أعتقد أنكم لمستم وترا حساسا، سيدي الرئيس، عندما قلتم فلتكن هذه بداية: الالتزام السياسي منا جميعا بالعمل تجاه تحقيق هدف هام جدا. وإن لم يحدث ذلك، في بلدان مثل بلدنا، سري لانكا، فإن الناس في المدن وفي القرى لن يستطيعوا أن يتكلموا لغة واحدة في المستقبل. وسيغدو الفقراء أكثر فقرا، وسيصبح أهل المدن أفضل حالا. ونفس الشيء ينطبق على بلدان الشمال وبلدان الجنوب، أو على البلدان المتقدمة النمو والعالم النامي. وستكون تلك هي مشكلتنا.

ويعرب وفد سري لانكا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ في هذا الصباح. ونرى أن الوقت قد حان لنا جميعا لكي نجلس، إما مع أي بي إم أو ميكروسوفت أو سوني أو سامسونغ. وأنا متأكد من أن بمقدور تلك الشركات الكبرى أن تنضم، وستقتنع بذلك، إلى الوزارات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلداننا وتعمل مع الأمم المتحدة لكي تُحدث الثورة التي نسعى إليها. وحسبما قال لنا الرئيس في هذا الصباح، إن الفجوة الرقمية آخذة في الاتساع لا في الضيق. وآمل في أن نحقق شيئا ما في المستقبل.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. نحن نشهد بداية عهد جديد علامته مولد مجتمع المعلومات، الذي يحدث تغييرا جوهريا في طريقة حياتنا. وستكون هذه حضارة جديدة تتماثل سماتها ونتائجها مع سمات ونتائج الثورة الصناعية في وقتها. وتقع علينا مسؤولية اغتنام هذه الفرصة وعدم ضياعها، كي يتسنى للإنجازات التكنولوجية أن تعزز بقدر أكبر رفاهية المجتمع ككل وتوفر حياة أفضل لجميع المواطنين. ولا بد أن يصل التقدم إلى البشرية جمعاء.

لقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوة المحركة التي حققت نمو الاقتصادات منذ بداية السبعينات من القرن الماضي. ويحتمل أن تكون هذه التكنولوجيات أداة من أقوى أدوات العولمة. ويشهد العالم حاليا تحولا في مفهوم المعلومات. ولم تعد المعلومات بعد الآن ميراثا لعدد قليل من الناس. فلقد أصبحت شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتنشئ هذه التكنولوجيا اقتصادا جديدا يتمثل التحدي الرئيسي فيه في تمكين أربعة بلايين نسمة من الحصول على مزايا ثورة المعلومات. ولا نستطيع أن ندع ثلثي البشرية قابعين في حرمان رقمي يزداد سوءا. ولا بد لنا أن نكافح بإصرار الافتقار إلى المعلومات، الأمر الذي نحتاج إلى توفر القيادة والالتزام على أعلى المستويات في البلدان النامية.

ويمكن أن تحقق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مزايا كثيرة للبشرية. فهي أداة لمكافحة الفقر، كما أنها تهيئ الفرصة لتوليد الثروة، وتحقيق الاتساق الاجتماعي والتنوع الثقافي. وفضلا عن ذلك، فإنها تهيئ الفرص للأفراد – بما في

ذلك الأفراد الذين يعيشون في البلدان النامية – كي يتسنى لهم الحصول على المعلومات والمعرفة، وهي ضرورية من أجل إحراز التقدم في مجالي التعليم والصحة ومن أجل إحراز التقدم الاقتصادي بصورة عامة.

وتقوم الأمم المتحدة بدور جوهري في مجتمع المعلومات، لأنها المنظمة التي تهيئ إطارا فريدا من أجل تصميم آليات ملائمة لسد الفجوة الرقمية التي تؤثر في البشرية. ولقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدراكا منه لمسؤولياته، القرار ٢٩/٢٠٠٠ الذي يتسم بالأهمية والذي قرر فيه إنشاء فرقة عمل معنية بالمعلومات والاتصالات تحت قيادة الأمين العام. ويرى الاتحاد الأوروبي أن إنشاء فرقة العمل جاء في الوقت المناسب ويمثل مبادرة ضرورية لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل أداة لها قيمتها من أجل القضاء على الفقر.

بيد أن التحدي كبير. ولذلك، يتعين على فرقة العمل أن تحشد جهود الحكومات فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص كي يتسنى لنا تحقيق الأهداف المحددة على المسار الذي لا بد أن نمضي فيه كي نتمكن من سد الفجوة الرقمية. وتتسم هذه الجلسات بالأهمية في هذه العملية؛ لأنها تهيئ فرصة ملائمة هامة من أجل تحديد الإجراءات التي لا بد من اتخاذها لتعزيز مجتمع المعلومات.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بأن هذه الجلسات ستسهم، إضافة إلى الأفرقة المرافقة لها، في تعزيز عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥، بهدف وضع خطة عمل استراتيجية. وسيكون مؤتمر القمة هذا مؤتمرا تعقده الأمم المتحدة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات ويخوله الاتحاد الأوروبي القيام بدور هام لتصميم مجتمع الغد. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي جهدا لضمان نجاح هذا المؤتمر.

بيد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست هي الوحيدة المسؤولة عن توصل مؤتمر القمة إلى نتيجة إيجابية. وتقوم بدور هام أيضا المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصورة عامة. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا يتعين أن تقتصر المشاركة في مؤتمر القمة على رؤساء الدول أو الحكومات. ولكن، وانطلاقا من العملية التحضيرية وما بعدها، لا بد أن يكون المجال مفتوحا لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من تنظيم مؤتمر القمة بطريقة تمكن جميع الأطراف الفاعلة من المشاركة في المسؤولية في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمكين تلك الأطراف من المساهمة في أن يخلص مؤتمر القمة إلى نتيجة ناجحة. وأنا أشير إلى مجموعة من الأطراف الفاعلة التي تتراوح بين الأوساط الأكاديمية وقطاع المال.

ونرى، أن مؤتمر القمة يمثل منتدى يتعين أن تعالج فيه القضايا الرئيسية التالية: تصميم السياسات والأطر التنظيمية لتعزيز نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تقليل الفجوة الرقمية؛ ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخفيف حدة الفقر وفي تعزيز الرفاهية الاقتصادية، مع مراعاة الدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي تعمل الحكومات بقدر أكبر من الشفافية وتكون أكثر مساءلة أمام مواطنيها وتضمن حرية التعبير والاحترام الكامل للديمقراطية؛ وتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات والمعرفة، بما في ذلك قضايا بالغة الأهمية من قبيل ضمان الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإنشاء آليات جديدة للنظم الحاكمة للتكنولوجيات – وهذا ما يسمى بتنظيم العولمة.

وثمة مثال جيد على الاهتمام الذي يوليه الاتحاد الأوروبي للمشاكل الخطيرة التي سببتها الفجوة الرقمية يتمثل في القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي لرعاية مؤتمر مجموعة السبعة المعني بمجتمع المعلومات الذي عُقد في بروكسل عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الحين، أعرب الاتحاد الأوروبي في عدد من المناسبات عن طموحه في تقاسم مزايا التكنولوجيات الجديدة على الصعيد العالمي. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نضع في الاعتبار ميثاق أوكيناوا المعني بمجتمع المعلومات الذي اعتمدته مجموعة الثمانية والذي أنشأ فرقة عمل الفرصة الرقمية، التي تقوم بعمل هام.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي كي يتسنى إيصال مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جميع مواطنيه، بما في ذلك المواطنون في البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن بين أعلى الأولويات التي يوليها الاتحاد الأوروبي اعتماد سياسات ترمي إلى تعزيز مجتمع المعلومات الأوروبي. وهذا الأمر أدى إلى اتخاذ مبادرة تعرف باسم أوروبا الإلكترونية، التي يرمي هدفها إلى تقريب المعلومات بقدر أكبر إلى مواطنينا مع مراعاة تنوعهم الثقافي. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر مجالا جديدا لحرية التعبير والحوار بين الثقافات، ومن ثم يمكن أن تسهم في تأكيد التنوع الثقافي واللغوي للشعوب. وإضافة إلى ذلك، وفي دورة المجلس الأوروبي التي عقدت في برشلونة، طلبت الدول الأعضاء أن تقوم اللجنة بصياغة خطة عمل تسمى أوروبا الإلكترونية ٢٠٠٣، التي تشمل أولوياتها تعزيز الأركان الثلاثة لمجتمع المعلومات وهي: التعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية. وفي هذا السياق، أكد المؤتمر الدولي المعني بالحكومة الإلكترونية من أجل التنمية، المعقود في باليرمو، إيطاليا، بتاريخ ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، أنه ينبغي عدم اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعزل عن غيرها من التكنولوجيات ولكن ينبغي اعتبارها جزءا من استراتيجية شاملة للتنمية يرغب الاتحاد الأوروبي في تعزيزها في برامجه التعاونية مع بلدان أخرى.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد أنه يعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة لمكافحة الفقر من أجل تحقيق أهداف إعلان الألفية. ولذا فإننا نعمل على نحو وثيق مع المجتمع الدولي لتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة في مجال بناء القدرات. وستكون تلك التكنولوجيا فكرة رئيسية في جميع برامج الاتحاد الأوروبي. والواقع أن هناك موارد كبيرة متوفرة في برنامج التحالف من أجل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية، وفي برنامج آسيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي برنامج أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط لمجتمع المعلومات. وهناك برنامج للبلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في مرحلة التصور.

وفي ذلك السياق، يفهم الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية محفل يمكن للبلدان أن تتبادل فيه وجهات النظر بشأن الحصول على المعلومات. وعلاوة على ذلك، يرى الاتحاد، في استراتيجيته العالمية لسد فجوة التكنولوجيا الرقمية، أنه ينبغي تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. ولذا ينبغي إنشاء روابط مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للعمل فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتعليم الإلكتروني، ومع منظمة الصحة العالمية لتبادل الخبرات فيما يتعلق باستعمال الوسائل الإلكترونية في مجال الصحة، ومع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، بدون نسيان اللجان الاقتصادية الإقليمية، والسعي دائما إلى إشراك القطاعين العام والخاص اللذين يمكن أن يسهما في تحقيق مشاركة أكثر توازنا في فرص التكنولوجيا الرقمية.

وأود أن أختتم بياني بمناشدة للتحلي بالواقعية. فمن المؤكد أن التكنولوجيا الجديدة ليست علاجا سحريا لجميع المشاكل التي تواجهها الإنسانية. ومع ذلك، فإنها يمكن أن تساعد بصورة حاسمة على القضاء على الفقر، وبالتالي الإسهام في بلوغ الأهداف العظيمة التي حددها مؤتمر قمة الألفية.

السيد الفاريز (أندورا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة، وأن أشكر الأمانة العامة على ما أعدته من وثائق عن خلفية الموضوع والإعداد لاجتماعات الفريق.

قبل سنتين كانت تكنولوجيا المعلومات في لب المناقشة التي جرت أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤكد الدور الهام الذي تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية. وأنشئت حينئذ فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان متابعة تلك المناقشات والاضطلاع بجهود لسد الفجوة الرقمية، التي لا تزال حقيقة مثيرة للقلق. واليوم، نجتمع هنا لمواصلة استعراض دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية ولنستعد لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف وفي تونس.

وأود أن أركز على أربع نقاط توليها حكومتي اهتماما كبيرا. أولا، نحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على إيجاد سبل ووسائل لتعزيز الهياكل الضرورية للتنمية التكنولوجية. والخطوة الأولى هي دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء البنية الأساسية البشرية والمادية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ذلك السياق، يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدور هام، خصوصا في بناء القدرات وفي تشجيع الاستثمار في البحوث والتنمية. والخطوة الثانية تتألف من تعزيز التعاون الدولي في مجال البحوث، الذي يمثل أداة قيمة لضمان الحصول على التكنولوجيا ونقلها. وفي ذلك الصدد، أسفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن نتائج جيدة. إلا أننا نرى أن من العناصر الأساسية لنجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاون بين الشمال والجنوب.

وتتعلق النقطة الثانية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة. فبشكل عام، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معروفة بأنها تمثل عناصر رئيسية لتحديد إنشاء اقتصاد عالمي يستند إلى المعرفة، وإحداث النمو وتوفير فرص العمالة والثروة. وبعبارة أكثر تحديدا، تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البلدان على تحسين وضع سياساتها الوطنية – مثلا، من خلال جمع المعلومات واستحداث المؤشرات – وعلى تحسين تنفيذها عن طريق نقل المعلومات والمعرفة.

وثالثا، إننا نرى أن الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك الشراكة مع الأمم المتحدة، تضطلع بدور فريد في دعم التنمية. ويمكن استخدام الشراكات، خصوصا بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة بالنسبة لأصغر أعضاء المجتمع وللذين تحد من سبل وصولهم إلى التكنولوجيات الجديدة إعاقة اقتصادية أو اجتماعية أو مادية. فلتلك الأسباب، نأمل أن يكون مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات فرصة لنا لاستعراض الحالة وتحليل استراتيجيات إضافية للشراكة لتضييق الفجوة الرقمية العالمية القائمة بين البلدان.

ورابعا، وفي الختام، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ضرورة تطوير وتعزيز استخدام تكنولوجيات جديدة ليست

سهلة الاستخدام فحسب ولكنها منخفضة التكلفة. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر على سبيل المثال مشروعا قدمته حكومتي – وبصورة أكثر تحديدا قدمته لجنتها المعنية بمجتمع المعلومات – ونُطلق عليه ''الأمم المتحدة المتحركة''. و ''الأمم المتحدة المتحركة'' هي، بإيجاز، قناة جديدة للاتصالات، قائمة على أساس أشخاص مساعدين في مجال التكنولوجيا الرقمية، يمكن أن يعملوا كجسر بين مجتمع الأمم المتحدة والمستخدمين الآخرين حول العالم. وهي تتيح للمستخدمين الحصول على أحدث المعلومات، التي يمكن للبعثات الدائمة أن تنشرها على الإنترنت بطريقة سهلة جدا. والواقع أن هذا المشروع عُرض ظهر اليوم، ولقي قبولا كبيرا بين بعض أعضاء الجمعية، الأمر الذي قد ينبئ عن نجاحه.

السيد نيكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد اجتماع للجمعية العامة مكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وبالنسبة لجميع الذين بذلوا جهدا عظيما في الإعداد لهذا الحدث، فمما يسرُّ النفس بصورة خاصة رؤية العديد جدا من الشخصيات البارزة، التي تمثل الحكومات، والمجتمع المدني ومجتمع رجال الأعمال والمنظمات الدولية ذات الصلة، تحضر هذا الاجتماع الخاص.

وما من شك في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية للتنمية، توفر فرص العمل والتغيير منها، في جملة أمور، التعليم، والعناية الصحية، والتجارة والسياسة. وسيكون من التحديات الملحة للغاية في القرن الجديد تسخير تلك القوة فوق العادية، ونشرها في جميع أرجاء العالم وجعل منافعها متاحة لكل البشرية، وخاصة للفقراء.

وقد أثبتت مناقشاتنا خلال السنوات العديدة الماضية أنها مفيدة جدا في تشكيل الرؤية المشتركة التي حددها الإعلان الوزاري للقطاع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي إعلان مؤتمر قمة الألفية. ولقد رحّبنا بالخطوات التي اتخذت لاحقا، مثل إنشاء الأمين العام لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية في إطار مجموعة الثمانية، وخاصة اتفاقهما على العمل معا من أجل النهوض بجدول أعمال مشترك.

وفي السياق نفسه، نرحب بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. وبهذا يأتي انعقاد اجتماعنا في الموعد الملائم للمحافظة على الزخم ومواصلة اتباع نهج شامل ينطوي على مشاركة جميع أصحاب المصالح.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور قيادي في جميع الجهود الموجهة نحو زيادة الأثر المترتب على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ولهذا، يحدونا الأمل في أن يعالج هذا الاجتماع في الجلسات العامة وفي مناقشات الأفرقة على حد سواء الفجوة الرقمية في سياق العولمة وعملية التنمية وأن يعزز الاتساق والتنسيق بين شتى مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واستلهاما بهذه الروح، أود أن أبدي بعض التعليقات القليلة عن خبرتنا في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رومانيا ومساهمتنا المحددة على الصعيد الدولي. لقد تم تطوير استراتيجية وطنية من أجل تنفيذ مجتمع المعلومات في رومانيا وذلك من خلال التعاون فيما بين المجتمع المدني ومجتمع رجال الأعمال والإدارة العامة. وفي السنة الماضية أنشئ فريق تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتولى رئيس الوزراء رئاسة هذا الفريق الذي يتألف من وزارات تكنولوجية تهتم بعملية التنمية

التكنولوجية. وحددت ولاية الفريق بحيث يعمل على تسهيل وتكامل كافة أوجه التنمية التكنولوجية لفائدة المواطنين ومجتمع رجال الأعمال. وفي الوقت نفسه سنّت وزارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي أنشئت حديثا مجموعة من القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واعتمد البرلمان أيضا قوانين محددة لتنظيم شتى المجالات في هذا الميدان. وهي تشمل قوانين معنية بحماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية، وحماية خصوصية الأفراد في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتوقيعات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والمشتريات الإلكترونية.

ومن شأن توسيع نطاق استخدام شبكة الإنترنت أن يمكن من إقامة الحكومة الإلكترونية. ويحتم أيضا إعادة تحديد مفهوم الحكومة، فضلا عن أنشطتها. ولهذا تلتزم الحكومة باستخدام التكنولوجيات الجديدة في تنفيذ التزاماتها تجاه مواطنيها على نحو أفضل؛ وتوفير التعليم والحماية الاجتماعية على نحو أفضل، وتعزيز النمو الاقتصادي وضمان وجود القدرة التنافسية في سوق حرة. وأن توفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت سيشجع الحصول على التكنولوجيات الجديدة بصورة أفضل ويساعد في تعزيز تطوير البنية الأساسية. وتوضيحا لهذه النقطة، أود أن أذكر مجرد نوعين رائدين من المشاريع التي تم تطويرها على الصعيد الوطني. أحدهما يتعلق بدفع الضرائب المحلية عن طريق الإنترنت، بغية تقليل حالات التأخير وخفض التكاليف المرتبطة ببطء التداول بالنقد. والنوع الآخر من المشاريع يتعلق باستخدام المشتريات الإلكترونية لضمان الشفافية والفعالية في عمليات المشتريات العامة.

وعلى الصعيد الدولي، رومانيا عضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشارك بصورة تامة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، سيعقد مؤتمر وزاري إقليمي للبلدان الأوروبية في بوخارست في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وستجري في مؤتمر بوخارست، الذي يتم تنظيمه بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مناقشات مواضيعية وأحداث تتعلق بالشراكة، على حد سواء.

وفيما يتعلق بالمناقشات المواضيعية، ستشمل المواضيع المجتمع القائم على أساس المعرفة، والحكومة الإلكترونية، وإمكانية الحصول على البنية التحتية والأطر المؤسسية، والتجارة في الاقتصاد الجديد، ونوعية الحياة في مجتمع المعلومات. وستشمل أحداث الشراكة عقد مائدة مستديرة لمجتمع رجال الأعمال ومنتدى للمجتمع المدني. وإعدادا لمؤتمر القمة، صمم المؤتمر لإجراء تقييم إقليمي، وتوفير منبر للحوار يضم كل أصحاب المصالح الرئيسيين والتوصل إلى رؤيا لمجتمع قائم على أساس المعرفة وإعداد المواقف وتحديد المواضيع والمبادرات والشبكات الرئيسية في المنطقة.

ونحن ندرك أن بمستطاعنا، بفضل العمل معا لسد الفجوة الرقمية، أن نسهم مساهمة هامة لتحقيق السلام وإحراز التقدم في العالم. ونعرب عن تأييدنا التام للجمعية العامة من أجل نجاح الاجتماع.

السيد محمود (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن خالص الامتنان لعقد هذه الجلسات للجمعية العامة المكرسة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ويتسم هذا الموضوع نفسه بالأهمية نظرا للإمكانات الهائلة التي تحققها تكنولوجيا المعلومات في ما يتعلق بمعالجة قضايا التنمية من جميع جوانبها.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن موافقتنا التامة على البيان الذي أدلى به في وقت سابق رئيس مجموعة

الـ ٧٧. ويعكس بيانه الأماني الجماعية للبلدان النامية فيما يتعلق بمعالجة قضايا التنمية، ولا سيما تخفيض حدة الفقر.

ووفقا لإعلان الألفية، تسلم حكومة باكستان بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير اقتصاد قائم على أساس المعرفة وفي المساعدة على تخفيض حدة الفقر. غير أن الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع تقوض ذلك الاحتمال بصورة خطيرة. وبغية سد هذه الفجوة الرقمية من الضروري بذل جهود متضافرة من أجل تنمية الموارد البشرية الملمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري أيضا توسيع نطاق البنية الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لضمان استخدام الحواسيب على نطاق واسع. وما لم تتوفر هذه العناصر الجوهرية الثلاثة، سيظل هدف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الفجوة الرقمية هدفا بعيد المنال. ولهذا من الضروري أن نلقي نظرة واقعية على الحالة وأن نتصدى للقضايا التي قد تعوق تحقيق هذه الأهداف الجوهرية ذاتها.

أولا، من غير المعقول أن نتوقع من الفقراء الذين يكافحون من أجل كسب عيشهم أن يستثمروا في الحواسيب. ومن السذاجة بقدر متساو أن نفكر في أن الموارد ستتوفر للحكومات في البلدان النامية لكي تنشئ البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في المناطق الريفية غير الاقتصادية حيث يعيش الفقراء، أو أن تستثمر لرفع مستوى المعرفة الحاسوبية عند الناس على صعيد القرية.

وثانيا، التكاليف الباهظة للبرامج واستراتيجيات الأعمال التي تنطوي على رفع المستويات بصورة متكررة تؤدي إلى استنزاف الموارد باستمرار من جيب الرجل الفقير وتشكل عاملا رادعا إلى حد كبير. ولهذا من الضروري أن يقوم المانحون المتعددو الأطراف والمانحون الثنائيون والوكالات المانحة للمعونة وأصحاب المشاريع الكبرى بدور قيادي في دفع تكاليف توسيع وتشغيل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تطوير برامج المصدر المفتوح لمساعدة الفقراء في الحصول على الموارد والإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن المستصوب أن تقوم أوساط رجال الأعمال وأصحاب المشاريع وشركات التكنولوجيا ومجموعة شتى من المانحين بإنشاء صندوق كبير ملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة في توفير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان الفقيرة.

ويمكن اعتبار الاستثمارات في هذا الصندوق وسيلة لفتح أسواق جديدة في الأجل الطويل. وبالنسبة للشركات التي ترغب في أن تظل مستقلة عن الصندوق المشترك، تستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تستنبط حوافز ضريبية أو أنظمة تأمين ملائمة لتقديم التمويل الضروري للبلدان النامية.

وفي الختام، أود أن أقول إن حكومة باكستان تلتزم على النحو الأوفى بتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفتها وسيلة من وسائل التنمية. ولقد استهل برنامج نشط لتنمية الموارد البشرية، وتم تخفيض أسعار عرض النطاق الترددي من ٠٠٠ ٨٣ دولار لكل خط إلكتروني إلى ٠٠٠ ٦ دولار، وتم توفير إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت لما يزيد على ٧٠٠ بلدة. وزاد توفر عرض النطاق الترددي الدولي الموثوق به إلى ٤١٠ ميغابايت في الثانية. وتقدم أربع شركات خدمات الهاتف المحمول، ويجري حاليا إطلاق برامج، بما في ذلك البرامج ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

ونتطلع قدما بكل إخلاص إلى العمل مع الأمم المتحدة وفرقة عملها المعنية بتسخير تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات من أجل التنمية. ونرحب أيضا بقرار عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفي تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

السيد فيلانوفا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن أحد أكثر الجوانب مدعاة للقلق في عملية العولمة الاقتصادية الجارية حاليا هو تركيز القدرة التكنولوجية والابتكارات في عدد قليل من البلدان. ووفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠١ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنفق ٢٩ بلدا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في عام ١٩٩٨، مبلغ ٥٢٠ بليون دولار على الأبحاث والتطوير – ويزيد هذا المبلغ على الناتج الاقتصادي الإجمالي في أفقر ٨٨ بلدا في العالم. وهذا الإنفاق على البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا لا يؤدي إلى مواصلة الابتكار فحسب، بل أيضا إلى الملكية، ومن ثم، إلى الإقصاء. وبالفعل، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي يبلغ عدد سكانها نسبة ١٤ في المائة من عدد السكان في العالم، سجلت نسبة ٨٦ في المائة من براءات الاختراع البالغ عددها ٠٠٠ ٨٣٦ والمقدمة في عام ١٩٩٨، ونسبة ٨٥ في المائة من المقالات البالغ عددها ٠٠٠ ٤٣٧ والتي صدرت في المنشورات التقنية المتخصصة في أرجاء العالم. إضافة إلى ذلك، تقاسم بلدان صناعيان لا غير نسبة ٦٦ في المائة من كل الريوع وحقوق الترخيص لعام ١٩٩٩.

فضلا عن ذلك، تتوزع التكنولوجيا على نحو غير متكافئ. فلدى أغنى البلدان نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من مستخدمي شبكة الإنترنت العالمية. وفي البلدان النامية، يوجد فقط ٦٩ هاتفا ثابتا لكل ٠٠٠ ١ شخص، في حين أن عدد الهواتف في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يبلغ ٥٠٩ هاتف لكل ٠٠٠ ١ شخص. وعرض النطاق الترددي لأمريكا اللاتينية كلها يوازي بصورة تقريبية عرض النطاق الترددي لمدينة سول. وكل هذه الأرقام تشير إلى تحليل واضح مفاده: إننا نجد، فيما يتعلق بأوجه التقدم التكنولوجي، أن البلدان غير المشمولة في السياق العام قد تخلفت أو أُهملت تماما، الأمر الذي يترك أثرا محددا على إمكانات تنميتها وقابليتها على البقاء اقتصاديا.

لذلك، يتمثل التحدي في طريقة سد هذه الفجوة الرقمية والتكنولوجية. وبعبارة أخرى، ما هي التدابير التي يمكن أن نعتمدها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لمساعدة البلدان غير المشمولة في التيار السائد لكي تستفيد من الثورة التكنولوجية وتشارك فيها وفي العولمة؟ ينبغي ألا تكون هذه المسألة مجرد تسهيل حصول الناس في بلداننا على التكنولوجيات الجديدة – بالرغم من أن مسألة تسهيل حصولهم عليها لها أهميتها على وجه التأكيد، وتحقيقا لهذه الغاية يتعين علينا أن نعالج قضية احتناقات الإيرادات. وإزاء الافتقار إلى القوة الشرائية وعدم المقدرة على تخصيص الدخل من أجل استخدام شبكة الإنترنت، يصعب علينا إلى حد كبير أن ننشر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات بين سكاننا.

وعلينا أيضا أن نعالج مشاكل توليد التكنولوجيات على الصعيد الوطني وتكييف طبيعة المعلومات لتتناسب مع كل بلد. وهذا الأمر يقودنا إلى جوهر المشكلة وهو: معالجة قضية تطوير الموارد البشرية. والعامل الرئيسي في ذلك هو التعليم. وبدون التعليم لن نستطيع سد الفجوة الرقمية والتكنولوجية، ولن يكون بمستطاعنا أن نحل قضية الفقر.

وفي هذا الصدد، استهلت حكومة بيرو برنامجا غير مسبوق يرمي إلى إيصال التقدم التكنولوجي إلى أفقر الفئات، ولا سيما سكان الريف. وأدت خطة هواسكاران – المسماة لأسباب رمزية باسم أعلى جبل في بلدنا – في مجرد

أشهر قليلة، إلى إيصال خدمات شبكة الإنترنت إلى ما يزيد على ١٠٠ مدرسة ريفية وحضرية، تدعمها مكتبات رقمية متخصصة وبرامج لتدريب المدرسين عن طريق استخدام المداولة عن بُعد باستخدام الفيديو. ونأمل بحلول عام ٢٠٠٦ أن يحصل ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ تلميذ على خدمات هذه الشبكة للمعلومات والاتصالات، ويمثل هذا الرقم تقريبا مجموع التلاميذ في المدارس الثانوية في بيرو.

ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأن هذه الجهود ستؤثر في التعليم وفي جوانب أخرى من حياة التلاميذ البيروفيين، وتؤثر بصورة إيجابية في أسرهم ومجتمعاتهم، وتعزز أنشطتهم الاقتصادية، التي هي في الأساس أنشطة زراعية، وتوجههم نحو الفرص والأسواق الجديدة. بيد أنه بالرغم من أهمية هذه الجهود إلا أنها غير كافية بالنظر إلى التخلف التكنولوجي الخطير الذي يواجه كثيرا من البلدان النامية. والفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع بين المجتمعات التي تحتل المكانة الرائدة في مجال التقدم التكنولوجي وبين المجتمعات التي تراوح مكانها يسهم في انتشار الفوضى والفقر والصراعات، وهذه مشكلة ذات أبعاد عالمية.

ومن أجل ذلك يتعين علينا أن نستفيد من الإمكانات الإيجابية لهذه الثورة في تشكيل مجتمعات ديمقراطية ولتعزيز مشاركة المواطنين، ووضع نظم حكم تتسم بالكفاءة والشفافية وإيجاد اقتصادات تنافسية. وفي هذا السياق، ترحب بيرو بالمبادرة التي اتخذتها الأمم المتحدة لمواجهة هذا التحدي، وهنا، نرحب مرة أخرى بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالعمل الذي تقوم به. ويحدونا الأمل في أن تتمكن فرقة العمل من عكس الاتجاه الحالي وأن تمكن البلدان النامية من المشاركة في آليات السيطرة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها. ولذلك فإننا نؤيد خطة العمل التي طورتها فرقة العمل.

وتعتقد بيرو بأنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص، في سياق خطة العمل، لأربعة أهداف هي: تعزيز الموارد البشرية؛ وإيجاد الوظائف، ولا سيما للشباب؛ ودعم القدرة التنافسية المحسنة لاقتصاداتنا، ولا سيما عن طريق إتاحة إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونشرها في الشركات الصغيرة والشركات المتوسطة الحجم؛ وتحديد مصادر تمويل جديدة.

فلنأمل في أن يُسفر تبادل الآراء، والخبرات، والعزم الذي عقدناه، فضلا عن التنفيذ الفعال لخطة العمل التي وضعتها فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن إيجاد المزيد من الوعي الدولي لاعتماد تدابير فعالة تقلل إلى أدنى حد ممكن أوجه عدم التوازن التي نعاني منها في الوقت الراهن مع الأمل المشروع في القضاء عليها.

السيد البدر (قطر): سيدي الرئيس، يطيب لي باسم دولة قطر أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على ترؤسكم أعمال اجتماعات الجمعية العامة المكرسة للتحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ومن دواعي سروري أن يشارك وفد بلدي في هذه المناقشة العامة التي نتمنى لها كل التوفيق كما نتمنى لها أن تخلص إلى نتيجة طيبة تعزز فرص نجاح هذا المؤتمر.

منذ انطلاق الثورة الصناعية والمجتمع الإنساني لم يهدأ أبدا في التفكير في كيفية تطوير العمل والمعرفة لخدمة الإنسانية. وإن المرحلة التي قطعتها البشرية منذ تلك الحقبة إلى يومنا هذا تغير فيها شكل العالم تماما ولا يمكننا مقارنة ماضي الاتصالات والعلوم المتوفرة في تلك الفترة بالحاضر الذي نعيشه اليوم. إنه حاضر متخم بالعلوم ووسائل الاتصالات الحديثة التي استطاعت أن تخدم البشرية.

وبفضل توفر تكنولوجيا الاتصالات، أصبح العالم في متناول الجميع، وما يحدث الآن في شرق العالم من أحداث

يكون لغرب العالم على علم واطلاع به بشكل مباشر، وكأنه يعيش نفس الحدث. إنها أمور رائعة وجميلة خاصة إذا استخدمت لصالح الشعوب ولنقل وقائع الأحداث الإنسانية التي تزيد من تقارب البشر فيما بينهم.

لكن ما يثير القلق هو أن الإمكانيات الهائلة التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تنعكس بصورة كافية في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية لبعض الشعوب، وأن وجود الأمم المتحدة، نظرا لموقعها المعنوي وطابعها العالمي والتنفيذي، في موقع فريد من نوعه يؤهلها لبلورة رؤية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تكون عاملا بناء في وصول العلم والمعرفة إلى الشعوب الفقيرة من العالم، كما يمكن توظيف هذه التكنولوجيا في دعم جهود الأمم المتحدة في سبيل القضاء على الفقر ونشر التوعية ورفع مستويات الوعي لتجنب الإصابة بمرض الإيدز والأمراض الأخرى المعدية. ولكي نستطيع أن نحصل على نتائج ملموسة ومستمرة في هذا المجال، ينبغي أن تكون الإجراءات المتخذة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، في الأساس، محلية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

وفي إطار تعزيز الوصول الشامل والميسر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفرها للفئات الفقيرة، يجب استخدام نماذج جديدة والاستفادة من الابتكارات المتوفرة لرفع مستويات هذه الفئات في المجال الصحي والتعليمي، وحتى نكون واقعيين مع أنفسنا ولا نبتعد كثيرا عن الواقع المعاش، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست عصا سحرية يمكنها التغلب على الفقر ومعالجة المشاكل الإنمائية، إلا أنها قادرة على الإسهام بشكل كبير في مواجهة العديد من التحديات الإنمائية القديمة العهد.

وفي إطار عمليات التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، فإن المؤشرات الصادرة في هذا الخصوص مشجعة بشكل جيد، ويبدو أن الأمور تسير في الخط الصحيح في عمليات التحضير، خاصة فيما يتعلق بالاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية في كل منطقة من مناطق العالم.

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، عقد المؤتمر السادس لوزراء الاتصالات العرب، يوم الأربعاء ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وتدارس كيفية تفعيل الاستراتيجية العربية في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، بوضعها في خدمة تنمية دول المنطقة، بحيث تؤدي إلى تطوير التواصل بين دول المنطقة وربطها بشبكة معلومات تعود بالفائدة على مجالات التعليم والمعرفة والصحة والتجارة والاقتصاد. كما بحث المؤتمر وسائل تنفيذ قرارات وتوصيات القمة العربية الأخيرة التي عقدت في بيروت وما يتعلق منها بالاستراتيجية التي تم اعتمادها. كما تدارس المؤتمر الإعداد للقمة العالمية للاتصالات التي سيتم عقدها في كل من جنيف وتونس. ولا شك أن هذه الاجتماعات والمؤتمرات التحضيرية لها فوائد جمة لإنجاح مؤتمر القمة للاتصالات، وخاصة إذا عكست هذه الاجتماعات الإقليمية شواغلها وهمومها وتم رفعها كتوصيات إلى مؤتمر القمة. والجميع يتطلع إلى أن يتم أخذ هذه الشواغل في الحسبان، وأن يتم توظيفها لخدمة أقل الدول حظا.

إنها حقا ثورة اتصالات ومعرفة يصعب التنبؤ بحدودها، وكل يوم يمر يتم ابتكار شيء جديد يعزز ما هو موجود من علوم الاتصالات، وكل ما ندعو إليه هو أن يتم تسخير هذه الثورة لخدمة البشرية في جوانبها الإنسانية.

ولقد أصبحت الاتصالات سوقا كبيرة جدا ومربحة خاصة للشركات المصنعة لأجهزة ومعدات الاتصالات.

وإننا إذ نعجب بابتكاراتهم وتطويرهم لوسائل الاتصالات الحديثة، ندعوهم في نفس الوقت إلى أن يضعوا في اعتبارهم حال الدول الفقيرة وأقل الدول نموا، حيث أنها أيضا في حاجة ماسة إلى مد يد العون لها والمساهمة في تطوير مراكز اتصالاتها وربطها بالعالم الخارجي والتعرف على ما يجري فيه.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة وهي استراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تونغا، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، ناورو، نيوزيلندا.

يسر مجموعتنا، بشكل خاص، أن تشارك في هذه المناقشة الهامة. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبرها الحكومات، والقطاع الخاص، والمستخدمون في العديد من مشارب الحياة في جزر المحيط الهادئ أنها تحمل معها وعودا كثيرة من أجل التنمية، إلى درجة أن شعار ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل كل جزيرة من جزر المحيط الهادئ'' اختير موضوعا للأحداث الإقليمية التي وقعت في القطاع. وهذا الموضوع أدى إلى اقتراح مبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المحيط الهادئ من أجل التنمية على مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة، التي سأتناولها بعد لحظات. لكن أولا، أود أن أبرز سياق المحيط الهادئ وما تعنيه تلك التكنولوجيات بالنسبة لنا.

بالنسبة لجزر صغيرة متناثرة على مسافات شاسعة من المحيط، تواجه موارد طبيعية محدودة ونفقات نقل مرتفعة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر كفاية والأرخص سعرا أساسية لاتصال مجتمعاتنا الجزرية ببقية العالم. ومع الإنترنت الذي يغير الطريقة التي نؤدي بها الأعمال، الوصول إلى الإنترنت من جانب الحكومات، والأعمال، والجماهير أساسي للتنمية الاقتصادية. والاشتراك الكامل في قطاعات عديدة غير ممكن الآن بدون الوصول المنخفض التكلفة الذي يعتمد عليه عن طريق الإنترنت.

لقد قطعت منطقة المحيط الهادئ شوطا كبيرا في وقت قصير. ولننظر أين كنا حتى وقت متأخر يرجع إلى عام ١٩٩٥: الفاكسات كانت بدعة من البدع، ولم يكن هناك شيء مثل البريد الإلكتروني أو التصفح عبر الشبكة الدولية بالنسبة لمعظم شعوب المحيط الهادئ. والآن نعتبر الإنترنت خدمة أساسية ولا يمكننا أن نعمل بدون البريد الإلكتروني ونتوقع أن تحول تليفوناتنا المحمولة عبر كل البلدان بدون فواصل. بل إن من أكثر ما يثير الدهشة ثلاثا من آخر قصص النجاح الإقليمي المبشر بالخير: التعليم عن بعد، والطب بواسطة التليفون، واستخدام التوابع الاصطناعية لتوفير الوصول إلى المناطق النائية. إن هناك مستقبلا أفضل لمنطقة المحيط الهادئ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم مفاتيح الوصول إليه.

إلا أن تعزيز التنمية القائمة على تلك التكنولوجيات يحتاج إلى جهود وطنية وإقليمية متضافرة. والسؤال هو: ما هي الطريقة التي ينبغي أن نواجه بها هذه التحديات والفرص؟ لقد عملت منطقة المحيط الهادئ إلى التوصل إلى الإجابة عن هذا السؤال. الهدف الإقليمي هو تهيئة بيئة توفر فيها لكل العناصر الفاعلة المعنية – الحكومات، والمدرسون والطلبة، ورجال الأعمال، والأطباء والمنظمات غير الحكومية – الأدوات التي يحتاجون إليها لتعزيز تنميتهم، عن طريق تجميع هذه الجهود التي يبذلها الأفراد والبلدان والمنطقة.

وبغية أن تنسق منطقة المحيط الهادئ الجهود المحلية والدولية، وضعت إطار لجمع خيوط متنوعة معا. وخطة السياسة والاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لجزر المحيط الهادئ التي وضعها مؤخرا وزراء محفل جزر المحيط الهادئ الستة عشر يراد بها تفعيل تجربتنا الجماعية واستغلال مواردنا على أحسن وجه. وتقرير الاجتماع الرفيع المستوى في هذا الشأن مرفق بالوثيقة A/56/968 ونسخ من النص الكامل للخطة الإقليمية للسياسة والاستراتيجية متاحة في قاعة الجمعية العامة للإعلام وللوفود المهتمة.

ويشمل ذلك الإطار استراتيجية ذات أربع شُعب في سبيل تنمية الموارد البشرية، والبنية التحتية، وتطبيقات الإنترنت، والسياسة والأنظمة التي ترمي إلى تنمية جزر المحيط الهادئ. وداخل هذا الإطار برز توافق في الآراء حول الأولويات الأربع الرئيسية التي هي: تنمية الموارد البشرية لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنقيح وتحسين الاستراتيجيات الوطنية في مجال تلك التكنولوجيات؛ ومواصلة إنماء الطب الذي يُباشر عن بُعد، لإجراء الكشف والتشخيص الطبي عن بُعد؛ وإيجاد مراكز اتصال عن بُعد لخدمة الأغراض المتعددة للمجتمع في سبيل فتح الباب أمام الجميع للتوصل إلى عصر المعلومات.

إن منطقة المحيط الهادئ قد أكدت على الحاجة إلى التفكير إقليميا عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتلك القضايا. وفي مجالات السياسة الدولية، والتوصل إلى المساعدة على الإنماء والمساندة السياسية، نقف متكاتفين من خلال شراكاتنا مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ووكالات الصناعة والوكالات المتعددة الأطراف.

هذه هي الأسباب التي حدت بنا إلى أن نقترح مبادرة المحيط الهادئ التي يشار إليها باختصار I4D باعتبارها إطارنا لتحقيق الشراكة من خلال عملية القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. والهدف من هذه المبادرة هو التمكين من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمساندة التنمية المستدامة لكل ساكن من سكان جزر المحيط الهادئ.

ومبادرة المحيط الهادئ المذكورة تمثل التنفيذ المباشر للأنشطة التي يدعو إليها الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١، بشأن المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات، وهو الفصل الذي يقول إنه، في مجال التنمية المستدامة، يكون كل فرد مستعملا وموردا للمعلومات، منظورا إليها بمعناها الأوسع.

ولذا فالأهداف تشمل ما يلي: تعزيز الآليات الوطنية والدولية الموجودة لمعالجة المعلومات وتبادلها، وما يتصل بها من مساعدة تقنية، بما يكفل أن تُتاح على نحو فعال ومنصف المعلومات المولّدة على الصُعد المحلية والإقليمية والوطنية والدولية؛ وتعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرات داخل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في التعامل مع المعلومات وفي الاتصالات، خصوصا داخل البلدان النامية؛ ومتابعة المبادرات التي تساند تقاسم المعلومات، وتسهل المفاوضات بين الحكومات، وترصد ما يُبذل من جهود في سبيل التنمية المستدامة، وتقوم بتوصيل الإنذارات البيئية وبتقاسم المعلومات؛ واستحداث تكنولوجيا جديدة عند الاقتضاء تسمح بمشاركة من لا تخدمهم في الوقت الحاضر البنى الأساسية والأساليب الموجودة.

إن مبادرة I4D للمحيط الهادئ تتمشى أيضا مع الفصل السادس من إعلان الألفية للأمم المتحدة، إذ تكفل أن توفر للرجال والنساء في جزر المحيط الهادئ فرصا متساوية للاستفادة من التنمية، من خلال التوصل إلى المعلومات.

وعلى مر السنين دللت بلدان المحيط الهادئ على أن مبادرات التعاون الإقليمية والدولية، مشفوعة بجهود وطنية عازمة، يمكن أن تساعد على التغلب على التحديات التي أشرت إليها سابقا. ونحن في المحيط الهادئ معروفون بروح الجماعة التي تربط بيننا، ونعرف أن مساندة بعضنا بعضا يمكن أن تحقق الشيء الكثير. وإني أزكي لدى الجمعية العامة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجزر المحيط

الهادئ، وكذلك مبادرة I4D للمحيط الهادئ، باعتبارهما دليلين تفصيليين يؤديان إلى مستقبل أفضل في منطقتنا، وأطلب المساندة على تنفيذهما.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمح لي في البداية يا سيدي الرئيس أن أشكركم وأن أشكر بلدكم، جمهورية كوريا، على عقد هذا الاجتماع الذي جاء في الوقت المناسب، بشأن الموضوع الهام المتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس فريق الأمم المتحدة العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وممثل الفريق العامل للفرص الرقمية والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، على بياناتهم الهامة.

إن وفدي يؤيد البيان الذي ألقاه نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في فنزويلا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. بيد أني أود أن أنتهز هذه الفرصة للإدلاء ببيان موجز حول عدد من القضايا التي تهم وفدي بصفة خاصة.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أحدثت ثورة في العالم. وتلك الثورة مع ما تنطوي عليه من قدرات في مجال المعرفة والتكنولوجيا، توفر إمكانية هائلة لتعجيل النمو والتنمية في البلدان النامية. ومما هو مشجع حقا أن يلاحظ أنه في العالم يوجد حوالي ٤٠٠ مليون نسمة متصلين بالإنترنت. غير أن ما يحزن وفدي هو أن ٥ في المائة فقط من هؤلاء يمثلون المقيمين في البلدان النامية. فمن الواضح أن العالم النامي يجرجر خطاه على مسافة بعيدة إلى الوراء. والمجتمع الدولي يجب أن يعالج الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إذا كان ذلك المجتمع جادا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن هذا الاجتماع هو خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنه يجمع بين أصحاب المصلحة – أي الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة – في محفل واحد لتبادل الأفكار والخبرات بقصد إيجاد وتشكيل نشاط مشترك لمعالجة التفاوت الرقمي العالمي. ويتطلع وفدي بصفة خاصة إلى ما سيجري من مناقشة في اللجان غير الرسمية التي يُمارس فيها نشاط تفاعلي أشد. ويتيح هذا الاجتماع أيضا للدول الأعضاء أن تقدم بعض الأفكار والآراء حول العمل التحضيري للقمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات، التي سوف تُعقد في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥.

وفريق الأمم المتحدة العامل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد أنشأه الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بقصد أن تحتل تلك التكنولوجيات مركزا يجعل منها عاملا تمكينيا في بناء عالم خال من الفقر. ونحن نأمل أن يقوم الفريق العامل المذكور بحفز عملية سد الفجوة الرقمية العالمية وتشجيع الفرص الرقمية التي تجعل تلك التكنولوجيا عاملا يخدم التنمية للجميع. ويتمثل تحدي المجتمع الدولي في التمكين التكنولوجي للمليارات الأربعة من سكان العالم المهمشين، حتى يستطيعوا أن يشاركوا في ثورة تلك التكنولوجيات ويستفيدوا منها. والتعاون الدولي الحقيقي أمر جوهري لكفالة نقل حقيقي وملموس ومستدام للمعرفة ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية.

وتمثل المعلومات أداة قوية لإثراء الجنس البشري كله وتمكينه، إذ أن المجتمع الذي يملك المعرفة من شأنه أن يولد مزيدا من المنافع لشعوب العالم. وفي مؤتمر قمة الألفية، تطلع زعماؤنا إلى حق توصل الناس جميعا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذا يجب على البلدان المتقدمة

النمو أن تساعد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنمية تلك التكنولوجيات، كما جاء ذلك في إعلان الألفية الذي اتفق عليه زعماؤنا. وعمل الفريق العامل المعني بتلك التكنولوجيات والفريق العامل للفرص الرقمية لمجموعة الثمانية، هو عمل جوهري في هذا الصدد.

إن الإنترنت قد أطلقت شرارة إيجاد عصر جديد للجنس البشري. وعلى الأمم أن تتهيأ للثورة في قطاع المعلومات كي تتقدم. وأصبحت المعرفة عاملا للتغيير، ومنذ أوائل التسعينات شرعت حكومة ماليزيا في السعي إلى تحويل الماليزيين إلى مجتمع للمعرفة. فأنشئ في عام ١٩٩٤ المجلس الوطني لتكنولوجيا المعلومات، لتحقيق رؤية إنشاء مجتمع ثري بالمعلومات في سبيل تعزيز التنمية، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كتكنولوجيا استراتيجية من أجل التنمية الوطنية. والمجلس المذكور يعمل كدماغ مفكر على أعلى مستوى، ويسدي مشورته للحكومة حول المسائل المتعلقة بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ماليزيا. إنها شراكة زكية بين القطاع الخاص والقطاع العام وقطاع المجتمعات. وبالإضافة إلى مبادرة ''الممر السريع لوسائط الإعلام المتعددة'' تم في عام ١٩٩٦ وضع برنامجنا الخاص بتكنولوجيا المعلومات كي يكون إطارا شاملا للتنمية في عصر الإعلام.

ومن المهم، بالنسبة للجهود الرامية إلى سد الفجوة في المعلومات والمعرفة، ألا تكون تلك الجهود مركزة على الفجوة بين ماليزيا وغيرها من الأمم فحسب، بل كذلك على الفجوة بين المجتمعات المحلية في ماليزيا نفسها. وعدد من يستعملون الإنترنت في ماليزيا قد تزايد إلى أربعة أضعاف، أي بمقدار ٤٠٠ في المائة، من ١,٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٨ إلى ٦,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠١. ونتوقع أن يقفز هذا العدد إلى عشرة ملايين نسمة في العام القادم.

بيد أن ما هو أشد أهمية هو تشجيع استعمال التكنولوجيا حتى تنتهز جميع قطاعات المجتمع الفرص الناشئة عن عصر الإعلام. وفي ماليزيا تبيّنا خمس قطاعات في سكاننا مهددين بأن تهمِّشهم ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال هم: المواطنون الكبار السن، الشبيبة، النساء، المعوقون، المجتمعات المعزولة جغرافيا. هذه القطاعات تمثِّل معا حوالي نصف سكان البلد. وبرنامج الدمج الرقمي الاجتماعي الذي وضعه المجلس الوطني لتكنولوجيا الإعلام يستهدف الأخذ بيد هذه الجماعات من المجتمع لكفالة سد الفجوة الرقمية في كل قطاع من قطاعاته.

الجيل الصاعد طائفة هامة من السكان. ففي ماليزيا ثلث سكاننا تقل أعمارهم عن ١٤ عاما. ومن الجوهري التبكير بتعريض هذه الطائفة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال برامج أو مشروعات مناسبة في سبيل تنمية رأس المال البشري الذي يمكن استغلاله في اقتصاد المعرفة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، شرعت وزارة التعليم في ماليزيا، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكوكاكولا، في شراكة جديدة ومشروع رائد هو ''التعلم الإلكتروني مدى الحياة'' في سبيل تنشيط الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية في ماليزيا. والهدف هو مساعدة المجتمعات المحلية على سد الفجوة الرقمية المتنامية بين من يملكون ومن لا يملكون في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. إن هذا المشروع سوف يوفِّر فرصا للتعلُّم الإلكتروني وموارد للتدرب على تلك التكنولوجيات للطلبة وللمدرسين وللمجتمعات المحلية. إن هذا المشروع مثال على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والقطاع الخاص أن يساعدا على مساندة رؤية إحدى الحكومات الوطنية لبناء مجتمع يقوم على أساس المعرفة في أحد البلدان.

إن ماليزيا، في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال - خصوصا

بين البلدان النامية – يشرِّفها ويسعدها أن اختيرت لاستضافة أمانة الشراكة العالمية للمعرفة، التي هي شراكة متنامية بين منظمات من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية وغير الحكومية في العالم، نذرت نفسها لتعزيز الإعلام والمعرفة من أجل التنمية. ومن خلال تلك الشراكة تأمل ماليزيا أن تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب، وكذلك بين الشمال والجنوب، في سد الفجوة الرقمية وفي تغذية المجتمع الإعلامي العالمي.

إن التنمية المستدامة على نطاق عالمي أمر يقتضي التعجيل بنقل المعرفة والتكنولوجيا – خصوصا تكنولوجيات الإعلام والاتصال – إلى البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو. والأمم المتحدة تحتل مركزا طيبا لتولي زمام الزعامة في تشكيل الرؤية العالمية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل التنمية. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي ليس كامنا فقط في سد ما يوجد من فجوة رقمية عالمية، بل كذلك في الحيلولة دون توسع تلك الفجوة في المستقبل. وإلا فإن البلدان النامية سوف يزيد تهميشها في العصر الإعلامي بتأثير موجة العولمة. وهنا تكمن أهمية هذا الاجتماع وأهمية الدور المرموق الذي تؤديه جمهورية كوريا في مبادرتها بعقده. ونحن نأمل أن تنفذ إجراءات متابعة لمساعدة البلدان النامية في هذا الصدد.

السيد اهاندي (إستونيا) (تكلم بالانكليزية): إني أمثِّل ”مؤسسة انظر إلى العالم“ التي هي مبادرة من الشركات الرئيسية في القطاع الخاص في إستونيا: المصارف وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات التكنولوجيا الإعلامية. وفي العام الماضي أنشأت تلك الشركات المؤسسة المذكورة لتعزيز استخدام الإنترنت وبناء مجتمع الإعلام في إستونيا. وهي الآن مستعدة، لتحقيق تلك الغاية، لاستثمار أموال تساوي من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من ميزانية الدولة السنوية للإعلام – وهو إسهام كبير.

وإلى جانب هذه الاستثمارات تعمل المؤسسة كمنسق بين مختلف القطاعات في المجتمع، في سبيل تقدم المجتمع الإعلامي.

إن الغرض من بياني هو إعطاء معلومات للبلدان النامية أساسا، لأني أعتقد أن إستونيا نجحت حتى الآن في جهودها، وأن بلدانا أخرى يمكن أن تستفيد منها. وبالإضافة إلى ذلك نرى أننا في مجالات كثيرة، بدلا من أن نقوم بتقليد بلدان الاتحاد الأوروبي وغيره من الأمم المتقدمة النمو، يمكننا وينبغي لنا أن نقوم بالأمور على نحو مختلف. إننا ندرك أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجتمع الإعلام ليست بعد أولويات رئيسية لكثير من البلدان. بيد أن التوصل إلى الإعلام يؤدي إلى المعرفة، والمعرفة ستصبح، في المستقبل، العامل الرئيسي للإنتاج والمنافسة، وهو ما نصبو إليه جميعا.

أود الآن أن أتشاطر مع الجمعية العامة بعض أسباب نجاح إستونيا. أولا لن يكون مثار دهشة أنه توجد زعامة متفانية في مجالي السياسة والأعمال. ويصعب أن يصدّق مدى التعويل على تلك الزعامة في إستونيا، بالقياس إلى بعض البلدان المجاورة. إن الانطلاق السريع، من العدم، لمبادرات مثل النظام الشهير المعروف باسم نظام الحكم الإستوني الإلكتروني بلا ورق، ومشروع قفزة النمر، لم يتيسر إلا بفضل الإرادة السياسية. وفي إستونيا سرعان ما أصبحت مبادرات القاعدة الشعبية القائمة على تقدير سليم سياسة رسمية تشمل جميع أصحاب المصلحة المحتملين من كل القطاعات الممكنة، ثم يجري تغلغل تلك المبادرات في المجتمع كله. إن ساستنا فهموا أن الطريقة الأجدى لتخفيض التكاليف العامة للحكومة هو استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أوش (كمبوديا).

أتيحت لي منذ بعض الوقت فرصة الاستماع إلى بيان عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال من رئيس وزراء بلد آخر من بلدان أوروبا الشرقية. وكان الخطاب جميلا وحسن الإلقاء، غير أني شعرت بطريقة ما أن الخطيب لم يكن يفهم كلمة واحدة مما كان يقرأه. وعند المقارنة بين المجتمع الإعلامي في إستونيا وفي ذلك البلد، نستطيع أن نرى الفرق في حياتنا اليومية. فمن الأهمية العظمى تمكين الزعماء السياسيين من بناء المجتمع الإعلامي، وأن يفهموا ذلك المجتمع وأن يشاركوا في تحقيق تقدمه. ومن مشكلات الساسة – وحيث أني أمثِّل القطاع الخاص أستطيع أن أقول ذلك – إن كل شيء، حتى إذا بدت أهميته متوسطة – يصبح ذا أولوية. ويصبح عدد الأولويات أكثر من اللازم، ولا يستطيع أحد أن يفرِّق بين الأولويات الحقيقية وبين ما هو مجرد شعارات. وفي سبيل بناء مجتمع إعلامي يعمل حقا على أساس الإعلام السليم، يجب أن نجعل هذا الهدف أولوية حقيقية.

في المقام الثاني – وهذه نقطة هامة جدا – دلّت خبرتنا على أن الافتقار إلى الموارد ليس دائما سيئا. فإستونيا، بوصفها بلدا سابقا من الاتحاد السوفياتي، ليس لديها بذخ في الموارد، غير أننا نعتقد أن هذا أمر في صالحنا. فمثلا، في ألمانيا، تقوم كل مدينة رئيسية – مثل برلين، أو بريمن، أو هامبورغ – ببناء بوابتها الإلكترونية الذاتية لمواطنيها. وعندما سألتُ الموظفين الألمان متى وكيف سيجري إدماج هذه الأنظمة في نظام واحد لجميع مواطنيهم، أجابوا أنهم لا يفهمون لماذا يكون هذا التوحيد أمرا ضروريا. وتطلب الأمر مني بعض الوقت كي أفهم أن في ألمانيا لدى كل مدينة وفرة من الأموال للقيام باستثماراتها الذاتية، وأن المدن تكون أقرب إلى التنافس منها إلى التعاون لتوفير أفضل الخدمات لمواطنيها. إن هذه الممارسات قد تصلح للبلدان الغنية، ولكن، لحسن الحظ، لا نستطيع أن نطبقها في إستونيا، حيث الأموال شحيحة. فبلدياتنا مضطرة لا أن تحدد كيف تقوم بتجميع مواردها فحسب، بل يجب على القطاع العام كله أيضا أن يقوم بالتعاون مع القطاع الخاص وبالعمل معه.

هناك عدد من الأمثلة على القطاعات المختلفة التي تتعاون معا في إستونيا. ومن هذه الأمثلة توقيعنا الرقمي وهويتنا الإلكترونية، حيث قام القطاع الخاص بإنشاء وكالة التحقق والبنية التحتية، بينما قامت الدولة بتمويل إنتاج الهويات. وهناك أيضا مثال تطوير نقاط ربط الجمهور بالإنترنت، حيث جاء معظم الاستثمار الابتدائي في الحواسيب والوصلات من القطاع الخاص، وحيث تقوم البلديات بدفع جميع تكاليف التشغيل. وهناك أيضا مَثَلُ البوابة الإلكترونية للمواطنين التي يجري بناؤها في الوقت الحاضر، حيث تقوم الدولة بوضع حل تقني مشترك لتوفير الخدمات الإلكترونية، التي تشمل أنظمة عالية المستوى لتحقيق الأمن وسلامة الترخيص، وهلمَّ جراً. وسوف تقوم الحكومة المركزية والبلديات وموردوا الخدمات في القطاع الخاص، بالمشاركة جميعا بوصفهم جزءا من تلك البوابة. وهذه أيضا حالة من حالات التعاون. ولذا فإن النقص في الموارد المالية قد يكون أحيانا مفيدا إذ أن المرء ينقصه في هذه الحالة المال الذي يمكِّنه من إقامة أنظمة مُغَالَى فيها، قد تكون، مع ما فيها من زخرف، قليلة النفع.

النقطة الثالثة التي أريد أن أقدمها والتي أظن أنها ذات أهمية لا بأس بها، هي أن الحكومات ينبغي أن تعهد إلى المجال الخارج عنها بكل شيء فيما عدا صنع القرار. والواقع أن القطاع الخاص لديه دراية أفضل بشأن كيفية بناء الخدمات الإلكترونية وأنظمة الإعلام. ولا يجوز أن يكون من أهداف الدولة أن يكون لديها فريق كبير جدا يعمل في تكنولوجيا الإعلام، أو حتى وزارة لهذا الغرض. بل ينبغي أن يكون ثمة فريق يقوم بإدارة جيدة للمشروعات، ويقوم بالربط بين

جميع احتياجات الدولة ويكلف المجال الخارجي بجميع الأنظمة والخدمات. بل إن قواعد بيانات الدولة نفسها يمكن من الناحية النظرية أن يعهد بها إلى شركة من القطاع الخاص. وفي خاتمة المطاف يتبدَّى أن الأمور تكون أرخص وأقرب إلى السداد المهني عندما تجري على هذا النحو. فلا تخشوا أن تعهدوا بالأنشطة إلى المجال الخارجي وأن تستعملوا القطاع الخاص في التشغيل.

النقطة التالية التي لديَّ تتعلق باستمداد قيمة من التكامل. فالأمر الوحيد الذي يبرر جعل الخدمات متاحة على شبكة الإنترنت هو جعل حياة المواطنين أرخص وأسرع وأسهل وأشد راحة أو متعة. وبعبارة أخرى هو توفير قيمة حقيقية للمواطنين. إن الخدمات الأرخص والأسرع والأسهل تمثل مجتمعة الكفاءة التي تشكل بدورها الدافع والسبب الرئيسي الذي يحمل الدولة على بناء المجتمع الإعلامي.

إن معظم الخدمات، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، تتطلب تجميعا للبيانات، وتشمل إشراك عدة هيئات حكومية مختلفة، والتكامل بين أنشطة الحكومة المركزية والحكومات المحلية، بل إنها تشمل أيضا خدمات القطاع العام. أي أن اللاعبين كثيرون. فلا يجوز أن تتعامل الدول مع هذه الخدمات من زاوية مفهوم مؤسسي يقول ''إني أحمل نصيبي إلى الإنترنت، فلتقم البلديات والقطاع الخاص بالإدلاء بدلوها''. فإذا ما جرى تقطيع خدمة متكاملة إلى إِرَبٍ شتى، وإذا قامت هيئات مختلفة بإسهامات متباينة في الإنترنت، فلن تُخلق أية قيمة على الإطلاق. إني ألتمس من البلدان أن تتعامل مع الخدمات التي تريد الإتيان بها إلى الإنترنت من وجهة نظر العميل؛ وأن تراعي كيف سيحصل العميل أو العميلة على أفضل النتائج، ثم تُشْرِك جميع الأطراف المعنية في أداء خدمة معينة وإتاحة تلك الخدمة على الشبكة في تعاون مع جميع اللاعبين. وعندئذ فقط ستوفر الخدمة الإلكترونية قيمة حقيقية. وعندئذ فقط لن يكون الاستثمار تبذيرا.

كثيرا ما تكون المشكلة في هذا الصدد موقف قطاع من قطاع آخر. فالقطاع الخاص كثيرا ما يعتبر الدولة غبية. غير أن الدولة لا تستطيع أن تصغي إلى لاعب واحد فقط من لاعبي القطاع الخاص، فذلك يكون غير عادل للمنافسين ويمكن أن يسمى فسادا. ومما يدهشني مثلا أن في إستونيا ثبت أن هيئة من القطاع الثالث، مثل ''مؤسسة انظر إلى العالم''، التي أمثلها، تشكل حلا مناسبا. فنحن نمثل كثيرا من شركات القطاع الخاص المقتدرة، تشمل جميع الشركات الكبرى التي لها مصلحة في مجتمع الإعلام. وكثير من هذه الشركات تتنافس فيما بينها. فإذا لم يكن من الميسور أن تتعامل الدولة مع إحدى هذه الشركات، فإن هذه الشركات تكون متفتحة تماما للتعامل معنا. ولذا فنحن نعمل كثيرا كمنسقين بين الرُّؤَى وبين الحاجة إلى تعاون بين القطاعات في إستونيا.

أود الآن أن أعطي بعض التلميحات إلى الكيفية التي يمكن بها تفادي الفجوة الرقمية. كلنا نعرف أن الفئات الثرية والشابة من السكان تدرك خبايا الإنترنت والخدمات الإلكترونية بطريقة أسهل. ولذا فإننا جميعا نواجه خطر الفجوة الرقمية، بصرف النظر عن مدى ثرائنا أو فقرنا. وفي سبيل تسهيل الأمور، دعوني أقول إننا في إستونيا قد تبنَّا أربعة شروط مسبقة لازمة لأي إمرئ كي يستعمل الإنترنت والخدمات الإلكترونية. يجب أولا أن يتوفر إمكان الربط الفعلي بالإنترنت. وفي المقام الثاني ينبغي أن يوجد محتوى وأن توجد خدمات متاحة. ثالثا ينبغي أن يكون هناك دافع وهو ما نعني به أن كل شخص ينبغي أن يفهم أن استعمال خدمات الإنترنت سوف يأتي له ببعض القيمة. ورابعا بالطبع ينبغي أن يكون ثمة تدريب؛ فلا بد أن يعرف المرء كيف يستعمل الإنترنت.

إن تحقيق ثلاث من هذه الشروط المسبقة دون تحقيق الشرط الرابع لن يسفر عن إيجاد شخص يستعمل الإنترنت فعلا؛ وألتمس من الأعضاء أن يفكروا في تجربتهم الخاصة. إن غياب أي من هذه الشروط المسبقة معناه تعذر استعمال الإنترنت. فالمسألة الحقيقية هنا هي الترتيب الذي ينبغي للمرء أن يتبعه في تحقيق الشروط التي تمكنه من القيام باستثماراته بطريقة أقرب إلى الحكمة. ولن أركز كثيرا على المحتوى وعلى الدافع ، إذ كان هذا هو الموضوع الرئيسي الذي عالجه معظم كلامي. وإنما سوف أتطرق إلى موضوع إمكانية الربط وموضوع التدريب. وحيث أن توفر الحاسوب والحزمة العريضة في كل دار لا يزال حلما بعيد المنال لمعظمنا هنا، فنحن في إستونيا بدأنا بالأماكن العامة. فمنذ عدة سنوات، كان الربط بالإنترنت متاحا لـ ١٠٠ في المائة من المدارس و ١٠٠ في المائة من منظمات القطاع العام ولحوالي ٩٠ في المائة من القطاع الخاص في إستونيا. لقد بدأنا بالأماكن التي يعمل الناس فيها. بالإضافة إلى ذلك، وفي بلد صغير كإستونيا، قامت البلديات و ''مؤسسة انظر إلى العالم'' معا بإنشاء حوالي ٥٠٠ نقطة ربط الجمهور بالإنترنت. ويمثل ذلك نحو حاسوب واحد لكل ١ ٠٠٠ مواطن، ونحن ماضون في هذه العملية. وأعتقد أن ذلك مكَّن معظم المواطنين من استعمال الإنترنت إن كان لديهم أدنى رغبة في هذا الاستعمال.

والشيء الثاني بالطبع هو التدريب. في شهر نيسان/أبريل هذا، بدأنا مشروعا في إستونيا لتوفير تدريب أساسي عن كيفية استعمال الحاسوب والإنترنت لـ ١٠٠ ٠٠٠ مواطن على مدى سنتين. وهذا يمثل ١٠ في المائة من سكاننا البالغين. ولعل ما هو أهم إلى أقصى حد في هذا الصدد هو أن البرنامج يكلف فقط نحو ٢٥ دولارا لتدريب شخص واحد، وهو رخص يكاد لا يصدق. وقد انتهينا توا من إنجاز أول مشروع رائد، وكان ناجحا جدا. ومما أسعدني كثيرا أني سمعت هنا أن جمهورية كوريا لديها مشروع مماثل قيد التنفيذ. والفرق هو على الأرجح أن في إستونيا يقوم القطاع الخاص بالتمويل الكامل لمشروع التدريب.

وهناك إيحاءة أخرى ذات أهمية للأعضاء، استَمَعوا إليها مرارا من قبل خلال هذا اليوم، وهي أهمية تحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية. فالواقع أن الأعضاء قد سمعوا ذلك على الأرجح مئات المرات: حرروا سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية لديكم ولا تخافوا من المنافسة. بيد أن التحرير في معظم البلدان يستغرق وقتا أطول من اللازم. والسبب الرئيسي لعدم استعمال الإنترنت هو الكلفة، خصوصا في البلدان الفقيرة. فبينما في فنلندا أو السويد مثلا يكون قرار شخص ما بشراء حاسوب أو وصلة دائمة بالإنترنت أمرا يرهن أساسا بمشيئته، فإن المال في معظم أنحاء العالم يكون العامل الذي يُعَوَّل عليه. فإذا شئنا تخفيض الأسعار، فإن الخطوة الأولى هي أن نحرر سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية. إفعلوا هذا التحرير ولا تخشوا.

رسالتي الأخيرة إلى الحكومات، وهي هامة جدا، هي أن التكنولوجيا في حد ذاتها سهلة جدا؛ لكن الهيكل التنظيمي والعادات التي يعتادها الناس هي التي تخلق الاختناقات. فكثير من الناس يظنون أن مجتمع الإعلام أمر صعب لأنه ينطوي على تكنولوجيا معقدة. غير أن ذلك خطأ كبير. فالتكنولوجيا، وتكنولوجيا الإعلام، سهلتان ويوجد الكثير من الأخصائيين يعرفون كل شيء عن هذا الموضوع.

في أحد الاجتماعات السابقة للاتحاد الأوروبي في بروكسل، قدمنا عرضا لنظامنا الإستوني للحكومة الإلكترونية بلا أوراق. وكجزء من هذا النظام مثلا يعلن على الإنترنت كل قرار حكومي بعد ٤٠ ثانية من توقيع رئيس الوزراء عليه. وبعد هذا الاجتماع أتانا بعض الساسة

الفرنسيين وتحرَّوا عن نظامنا ودهشوا له. وسألونا عما إذا كانت حكومتنا تريد فعلا مثل هذا النظام. فكان قلقهم باديا. لماذا تريد حكومة ما أن تكون على هذه الدرجة من الشفافية والكفاءة؟ وهذه ليست الطريقة التي تسير بها الأمور. وتشغيل الخدمات الإلكترونية وإدخال التكنولوجيا فيها أمر لا يتم شيء منه دون تغيير النظام القائم، وتغيير طريقة أداء الخدمات بل وتغيير القوانين.

وفي القطاع الخاص نقول إنه ما من شيء أكثر استقرارا من المواءمة المستمرة مع التغيير. لكن الحكومات لا تزال ترفض في كثير من الأحيان الاعتراف بأن مجتمع اليوم يمر بعملية تسارع مستمرة، وأنها عازفة عن تغيير الطريقة التي تجري بها الأمور.

وإذا كانت الحكومات تريد تحقيق النتائج، والحصول على قيمة حقيقية من مجتمع المعلومات، يتعين عليها إذن، قبل أن تبدأ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل القطاع العام وتحويل خدمات القطاع العام إلى خدمات إلكترونية، أن تدرس مدى استعدادها حقا لعمليات التغيير وللطريقة التي تجري بها الأمور. وهذا يبدو اقتراحا بسيطا، لكن ذلك التغيير صعب تحقيقه، في واقع الأمر، لدرجة غريبة.

هذا كل ما أردت قوله. وباختصار، إذا نظرنا إلى الوراء، أعتقد أننا في إستونيا كنا محظوظين جدا لأننا اتخذنا القرارات والخيارات الصحيحة حتى الآن. إننا نريد أن نتشاطر خبرتنا. وقد استضافت إستونيا بالفعل وفودا رسمية من طاجيكستان وأذربيجان وأوكرانيا وأرمينيا للتحدث بشأن كيفية تحركنا نحو مجتمع المعلومات والحكم الإلكتروني. وقريبا، ستزورنا وفود من أوزبكستان ومنغوليا وبلغاريا.

إن إستونيا تدرس فكرة إقامة أكاديمية للحكم الإلكتروني، حتى يمكننا أن نبدأ المشاطرة في خبرتنا وتجربتنا بطريقة مترابطة العناصر وملائمة، بدلا من أن تتم فقط أثناء زيارة الوفود لنا. أنا لا يمكنني أن أقطع وعودا، لكني آمل أن نتمكن من تنفيذ الفكرة بنهاية العام. وعندئذ، سنرحب بالجميع للمجيء إلى إستونيا، ليشركونا في أفكارهم وليتعلموا من أفضل ممارساتنا وتجربتنا حتى يمكننا أن نتحرك معا نحو مجتمع معلوماتي فعال يوفر قيمة.

السيد كرتكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كون الجمعية العامة تدرس طائفة من المسائل المتعلقة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عالم اليوم يشهد على الأهمية العملية لهذه المسألة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ولا يمكن لأحد أن يشكك في أن تعزيز تلك التكنولوجيات واحد من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة، وبالتالي لضمان الاستقرار والأمن في العالم.

والمجتمع الدولي، لكي يبني مجتمع معلومات، يجب أن يحل المهام المعقدة المتصلة، أولا وقبل كل شيء، بتهيئة ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة والقضاء على الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتلك الأهداف وضعت بوضوح في إعلان قمة الألفية، وكذلك في القرارات التي اتخذتها محافل عديدة تابعة للأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون من المفهوم بوضوح أن ثورة المعلومات لا توفر احتمالات موسعة وإمكانات متزايدة فحسب، وإنما تنطوي أيضا على تحديات ومخاطر واضحة. ومهمتنا الجماعية هي تعريف ومواجهة تلك التحديات في الوقت المناسب. والهدف ذو الأولوية في هذا الخصوص هو تخطي الفجوة الرقمية. وهذا سيتطلب

بذل جهود مشتركة تستهدف حل طائفة من المسائل المتصلة بإقامة البُنى المؤسسية والتكنولوجية الأساسية اللازمة، وتدريب الأفراد المهرة، وكثير من المسائل الأخرى.

هناك مخاطر مرتبطة بضعف المجتمعات المتصلة بالإنترنت. فالحرب ضد الإرهاب الدولي - على وجه الخصوص الإرهاب الحاسوبي والجريمة الحاسوبية - تتطلب تأكيدا خاصا على أمن المعلومات. وعلاوة على ذلك، يجب ألا نسمح - بذريعة ضمان أمن المعلومات أو لأي سبب آخر - بالهيمنة الإجبارية للثقافات أو خنق الطابع الأصيل الفريد من نوعه للتقاليد الوطنية التي تشكل التراث المشترك للبشرية.

الحكومة الروسية تدرك إدراكا تاما أهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أنشأت الحكومة الروسية برنامجا يسمى: ”روسيا الإلكترونية ٢٠٠٢-٢٠١٠“. ولفترة ثماني سنوات ستتفاعل الحكومة مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال على المستويين الوطني والدولي على حد سواء، رغبة في زيادة الوصول إلى تطويرات جديدة في تكنولوجيا المعلومات لغالبية سكان بلدنا.

إننا نجري مناقشات مائدة مستديرة مع ممثلي منظمات غير حكومية وأعمال حرة لرسم نُهج مشتركة تستهدف تحقيق تلك الأهداف عن طريق تشريعات جديدة وقرارات متصلة بالتكنولوجيا. وخلال مائدة مستديرة عقدت مؤخرا في الوزارة التي أعمل بها، جمعنا معا ممثلين لشركات متنافسة، بما في ذلك آي بي إم وميكروسوفت وصن/أوراكل، وسألناهم عما إذا يمكنهم تشكيل مؤسسة مشتركة يمكنهم أن يعملوا معا من خلالها، على سبيل المثال، بغية تسهيل توزيع الوثائق الإلكترونية. ويسرني أن أقول إن تلك الحلول قد وجدت، وأنها تستخدم الآن، ليس في المراكز الكبرى في روسيا فحسب، ولكن في كل المناطق الـ ٨٩ من بلدنا.

الاجتماع الأول للفرع الوطني لأوروبا وآسيا الوسطى من فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عقد في جنيف يوم ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام. وهذا يجمع مع الشبكات العلمية والتعليمية والتدريبية للدول المعنية وسيمكننا من تجنب الازدواجية عندما نستثمر في مشروعات مماثلة في مختلف مجالات المعرفة.

في روسيا، نحن نخطط لتركيز الاهتمام على مجالات رئيسية مختلفة. ونعتقد أن المسائل المتصلة بالصحة ستكون بين أهم المسائل في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، نريد أن نضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات في خدمة الرعاية الصحية، وتحقيقا لهذا الغرض،نضع برنامجا للرعاية الصحية الإلكترونية.

إننا نعتقد بأن التطورات في المجال التعليمي ذات أهمية حاسمة. ولهذا سيتكون الجانب الهام الثاني من برنامجنا من مشروعات تتعلق بالتعليم عن بعد ومشروعات أخرى للدراسة والتدريب الإلكتروني.

أخيرا، نعتقد أن من المهم جدا أن نحفظ لبشريتنا التنوع الثقافي والاجتماعي والديني القائم في العالم. ولهذا السبب، سنحاول ضمان الحفاظ على هذا الكيان من المعرفة وسنسعى إلى البناء عليه بمساعدة تكنولوجيا المعلومات.

وأحد الحلول العملية لمسألة تخطي الفجوة الرقمية ستحسنه حقا المساعدة المتزايدة التي تقدمها جهات من بينها الأمم المتحدة، إلى كل البلدان المهتمة بتطوير تكنولوجيا المعلومات. ونحن ندعو الجميع إلى رصّ الصفوف في هذا المسعى.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أعرب عن موافقة الوفد الجامايكي على

البيان الذي أدلى به في وقت مبكر اليوم رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

عملية سد الفجوة الرقمية تعني أن سكاننا سيتمكنون من الاستفادة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحقيق مزايا اجتماعية وإنتاجية. ونحن نعلم أن المعلومات، المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيات الاتصالات، تمكننا من تخطيط واتخاذ القرارات وابتكار وتنفيذ أنشطة جديدة في مجالات تشمل التعليم والخدمات الحكومية والطب والأعمال وخدمات ضرورية، من قبيل تخفيف حدة الكوارث.

ويرى وفدي، أن هذا الاجتماع للجمعية العامة، الذي يستفيد بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالمبادرة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يركز بصفة خاصة على السياسات التي من شأنها أن تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات التي يحتاجها الجمهور بصفة عامة. ولا بد من القيام بذلك بضمان وجود شبكات رقمية في كل بلد أو منطقة؛ وتوفر إمكانية الحصول على شبكة الإنترنت كوسيلة لنشر المعلومات وتقاسمها؛ وملاءمة النطاق الترددي المستخدم؛ وإنشاء مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمكن الجمهور من الحصول على شبكة الإنترنت والمعلومات المطلوبة. ويعتمد وصول المواطنين إلى شبكة الإنترنت على نشر التكنولوجيا والخدمات بين الأفراد والأسر والمؤسسات التعليمية ومؤسسات عامة أخرى من قبيل المكتبات والمراكز المجتمعية. ومن شأن تقديم خدمات المعلومات بفعالية أن يتطلب أيضا توفر الدراية لدى المواطنين بنقطة دخول منفردة للحصول على المعلومات التي بحوزة حكوماتهم والوكالات ذات الصلة. وهذا المدخل أو البوابة تستخدم على هذا النحو بصفتها دليلا للوكالات ذات الصلة ومن شأنها أن تمكن الجمهور من الوصول إلى شتى المصادر.

وتتطلب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات توفر بنية أساسية ملائمة، وموارد بشرية وتقنية ومادية ومرافق لضمان وصول الجمهور إلى شبكة الإنترنت في مواقع ملائمة. وبالرغم من إحراز تقدم في كثير من البلدان النامية من حيث زيادة إمكانيات حصول العامة على المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا تزال توجد حاجة إلى توسيع نطاق المشاريع الرائدة لتشمل عامة السكان. ولذلك تقتضي الضرورة إنشاء مراكز اتصالات مجتمعية في المكتبات، وفي المنظمات غير الحكومية وفي المراكز المجتمعية، تضاهيها – بنية أساسية شبكية رقمية موسعة.

ويتعين علينا أن نسأل، كيف إذاً يتمكن المواطنون من المشاركة في عملية تقييم المعلومات هذه واستخدامها؟ إنهم يشاركون في تسجيل أحوالهم المدنية، وتعليم أنفسهم وأسرهم، والمحافظة على مزارعهم ومنتجاتهم الأخرى وتقديم ممارسات أعمال ابتكارية. ومن شأن إمكانية الربط بالإنترنت التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات أن تمكن المواطنين من تنفيذ هذه المهام على نحو يتسم بقدر أكبر من الفعالية ومن استخدام المعلومات لحماية أنفسهم ضد الكوارث، لا سيما الكوارث الطبيعية.

وتتهيأ الفرصة الآن للحكومات لكي تبدأ في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة وأن تبدأ في تنفيذ ''الحكومة الالكترونية'' بتقديم الخدمات عن طريق الاتصال المباشر بالمواطنين. وتشمل المزايا تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات والخدمات في مواقع لا مركزية. وينبغي لشخص يعيش في مكان بعيد عن العاصمة أن يكون قادرا على الحصول على الاستمارات

وتقديم الطلبات والحصول على البيانات المطلوبة من أجل اتخاذ قرارات أو اتخاذ المزيد من الإجراءات. وتؤثر إمكانية الحصول على المعلومات بتكلفة ضئيلة في مدى استخدام السكان لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومات كثيرة مبادرات لتعزيز المنافسة فيما بين الشبكات.

جامايكا دولة جزرية نامية صغيرة، وهي على دراية تامة بالدور الرئيسي الذي تؤديه المعلومات في مجال التنمية الوطنية. لقد سنت حكومتنا مؤخرا قانون الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٢، الذي يرمي إلى تعزيز وزيادة أثر مبادئ جوهرية معينة تؤكد نظام الديمقراطية الدستورية وبالتحديد خضوع الحكومة للمساءلة والشفافية ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات. ونسلم تماما بأن جامايكا كي يتسنى لها أن تنفذ القانون بصورة تامة، فإنها ستحتاج إلى توسيع نطاق تطبيقات الحكومة الالكترونية؛ وإلى تيسير تطوير السياسات ذات الصلة، والموارد البشرية والتقنية والبنية التحتية؛ وإلى الاستفادة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات الرسمية كاملة.

إن تنفيذ القانون ومبادرات إنمائية أخرى يؤدي، إلى حد كبير، إلى تسهيل الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأوجه الانتباه إلى شبكة (إس أي دي إس SIDS) التي طورها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص، والتي تربط الدول الجزرية الصغيرة العضاء في الأمم المتحدة، وتمكنها من تبادل المعلومات بشأن أنشطتنا في مجال التنمية المستدامة.

وفي إطار السوق المنفردة للجماعة الكاريبية واقتصادها، يوفر مجلس التجارة والتنمية الاقتصادية شبكة حكومية دولية لمواءمة تلك السياسات من أجل تنفيذها على أساس إقليمي. وتستخدم جامعة جزر الهند الغربية، وهي مؤسسة إقليمية، (نظاما) للتعليم عن بعد لربط مؤسساتها داخل وخارج حرمها الجامعي.

ونحن في جامايكا سبق أن نفذنا عملية التحرير، الذي نتوقع أن يكون بمثابة القوة الدافعة للمنافسة وأن يؤدي إلى توسيع نطاق خدمات القيمة المضافة، بفضل قانوننا للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، يقوم مكتب تنظيم المرافق بعملية ابتكارية لضمان تنفيذ المنافسة على مستوى العمل في الميدان. وبدأنا في جني ثمار توسيع نطاق الحصول على خدمات الهاتف الخلوي. وبدأنا أيضا في اتخاذ عدد من المبادرات لتسهيل حصول عامة الناس على المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت. والربط بشبكة الإنترنت يتم بواسطة مراكز عامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في مكاتب البريد والمكتبات العامة والمراكز المجتمعية. ولا نزال في مرحلة المشاريع التجريبية التي أُنشئت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة جزر الهند الغربية، ونُفذت عن طريق المراكز التي تشارك في برنامج شبكة التنمية المستدامة في جامايكا. وفي الوقت نفسه، وبفضل برنامج التعاون بين القطاعين العام والخاص، يجري تزويد جميع المدارس وكلية تدريب المعلمين بالحواسيب وببرامج التدريب القابل للتطبيق.

وتعرب جامايكا عن سرورها لاستضافة الاجتماعات الإقليمية المعقودة مؤخرا والمعنية بالحكومة الالكترونية، والتي نُظمت بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وحكومة إيطاليا والمركز الكاريبي لإدارة التنمية، فضلا عن الاجتماعات الإقليمية التي عُقدت مؤخرا بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الكوارث، والتي نُظمت بالتعاون مع

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الأهمية بمكان تنفيذ نتائج هذه الاجتماعات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويشجع وفدي هذا الاجتماع للجمعية العامة على العمل على التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد السياسات التي تدعم سد الفجوة الرقمية وتزيد قدرة مواطنينا على استخدام التكنولوجيات من أجل تنمية مجتمعاتنا. وبما أن بلداننا نامية كثيرة لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية، فإننا نؤكد على أن من الضروري القيام بذلك عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص يشارك فيها كل أصحاب المصلحة.

يجب ألا ننظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات منعزلة عن غيرها، وإنما كعناصر رئيسية للتعجيل بالنمو وزيادة القدرات التنافسية وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتسهيل اندماج جميع البلدان بفعالية في الاقتصاد العالمي، وفقا للالتزامات المتضمنة في إعلان الألفية.

ونتطلع قدما إلى زيادة بحث هذه القضايا في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وفي العملية التي تسبق مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في السنة القادمة.

السيد ميرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس اسمح لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تأييد الجمهورية الدومينيكية للبيان الذي أُدلي به هذا الصباح بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأتقدم، بالنيابة عن حكومة الجمهورية الدومينيكية بقيادة رئيس الجمهورية هيبوليتو ميجيا، بتحياتي المخلصة لجميع أعضاء الوفود الحاضرين وأعرب عن الشكر بخاصة للأمم المتحدة على عقدها هذا الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة المكرس لبحث دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.

يبلغ عدد سكان الجمهورية الدومينيكية ٨.٨ مليون نسمة وتغطي مساحتها ٠٠٠ ٤٨ كيلومتر مربع. وتحتل موقعا استراتيجيا – في منتصف البحر الكاريبي، في نصف الكرة الغربي – حيث تعد بوابة لأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والمكسيك والولايات المتحدة وكندا، وبطبيعة الحال لمجموعة الجزر التي يتألف منها المجتمع الكاريبي.

أنا من رعايا بلد يتمتع باستقرار ديمقراطي منذ ٤٠ سنة. ويتمتع بالاضافة إلى ذلك بتنمية اقتصادية موجهة نحو قطاع الخدمات، والصناعة التحويلية المتنوعة والتكنولوجيا العالية – الأمر الذي يجعلها دولة تجتذب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى كونها بيئة تتمتع بالمهارات في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وحالة الجمهورية الدومينيكية تثير الاهتمام عندما نحلل مسألة التصدي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية. لقد تمت خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية قبل ٧٢ سنة – أي منذ سنة ١٩٣٠. والدولة ليس لها أية مصالح في هذا القطاع كما أنها لا تشارك فيه بشركات تابعة للدولة تقدم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتحرير هذا القطاع أتاح إمكانية وجود خمس شركات، أجنبية ووطنية، في الوقت الحاضر، قدمت بفضل استثماراتها للجمهورية الدومينيكية واحدة من أكثر البنى التحتية تقدما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في أمريكا اللاتينية. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أصبحت نسبة معدل الانتشار الهاتفي في بلدنا ٢٥,٤ في المائة.

وتعزى قوة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو أكثر القطاعات اتصافا بطابع الدينامية في الجمهورية الدومينيكية، إلى الاصلاحات الشاملة التي أدخلتها الحكومة على التشريعات الناظمة لصناعة الاتصالات السلكية

واللاسلكية. وبفضل التعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تم في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ اعتماد القانون العام للاتصالات السلكية واللاسلكية. وأنشأ القانون المعهد الدومينيكي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو الوكالة الناظمة لهذا القطاع، بأهداف واضحة ومحددة جدا هي: تعزيز الخدمات الشاملة عن طريق صندوق تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وتنظيم كل جوانب نطاق البث الإذاعي في البلد؛ وتعزيز وضمان أن يمارس مستخدمو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية حقوقهم؛ وضمان تطوير منافسة حرة ونزيهة في القطاع.

وتم القيام بهذه الأعمال استنادا إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي: أولا، مبدأ الحد الأدنى من التنظيم، الذي ينص على عدم تدخل الدولة إلا عند الضرورة؛ وثانيا، مبدأ الشفافية، الذي يقضي بأن تكون جميع أعمال وقرارات الهيئة التنظيمية خاضعة للفحص من قبل عامة الجمهور وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها؛ وثالثا، مبدأ الحياد التكنولوجي، الذي ينص على ألا تفرض الدولة وتملي التكنولوجيات التي ينبغي أن تعتمد، بل ينبغي لها فقط أن تكفل جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين.

وبفضل هذا الاتحاد في المسؤوليات وبفضل التعاون المتبادل بين الجمهور والقطاع الخاص، تمضي الجمهورية الدومينيكية قدما في مواجهة التحديات الحالية والمقبلة. ومن أجل هذا جعلت الحكومة سياستها التعليمية إحدى أولوياتها الأساسية، بهدف ضمان تمكين ما يزيد على مليوني تلميذ في البلد من الحصول على مزايا الخط السريع للمعلومات على شبكة الإنترنت. ويوجد في الجمهورية الدومينيكية ٤٠٠ مختبر لتكنولوجيا المعلومات في المدارس الحكومية، ويرجع الفضل في ذلك إلى مساهمات القطاع الخاص. وبالمثل وضع المعهد التكنولوجي للأمريكتين هدفا له هو تدريب قوة عاملة قادرة على تصنيع منتجات تكنولوجية متقدمة في سايبرنتك بارك (Cybernetic Park) في سانتو دومنغو.

وبغية تضييق حجم الفجوة الرقمية، تبذل حكومة الجمهورية الدومينيكية عن طريق صندوق تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية جهودا تتراوح ما بين تركيب هواتف عامة في الريف ومشاريع استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال الطب، والتعليم، وإنشاء مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية في المجتمعات المحلية. وهم يستخدمون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للمساهمة في تعزيز التعليم والصحة في البلد.

وبالرغم من الجهود التي يبذلها القطاعان العام والخاص، وبالرغم من عدد التلاميذ في المدارس العامة البالغ مليوني تلميذ، يوجد حاسوب واحد لكل ٣٥٠ تلميذا. ولهذا فإننا نستكشف إمكانية التشجيع على التحول من التلفزيون المثيل إلى التلفزيون الرقمي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لأن معدل انتشار التلفزيون يزيد على معدل انتشار الحواسيب في بلدي وفي بقية بلدان أمريكا اللاتينية.

ويتمتع المواطنون جميعا بالحق الذاتي في الحصول على المعرفة بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الحالة الاقتصادية. إن الإقصاء يساعد على انتشار الشعور باليأس. واليأس آخر شيء نريده في البلدان النامية. إننا بحاجة إلى الحصول على المعلومات بتكلفة معقولة لكي نوسع آفاق مواطنينا في مجتمع المعلومات، سواء بواسطة الحواسيب أو التلفزيون أو بأية واسطة أخرى من وسائط الإعلام الإلكترونية.

وهذا هو السبب الذي من أجله ترحب حكومة الجمهورية الدومينيكية بعقد هذا الاجتماع للجمعية العامة وتأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في عام ٢٠٠٣ إلى تضافر الجهود التي

تبذلها جميع البلدان بصدد البحث عن آليات تعنى بالمحتوى، من أجل احترام حقوق الملكية الفكرية وتضييق الفجوة الرقمية.

ويمثل مولد مجتمع المعلومات واحدا من أهم التحديات في القرن الحادي والعشرين. إنني أنادي بتحقيق الوحدة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لمواجهة هذا التحدي، الذي لا بد من مواجهته بتعزيز التعليم، ووضع أنظمة تتسم بالوضوح والشفافية تساعد على إيجاد المزيد من القدرة التنافسية وعلى زيادة مشاركة القطاع الخاص، والاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا في بناء مجتمع أفضل من أجل رفاهيتنا الجماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد جلانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن سرورة للمشاركة في هذه المناقشة التي تجريها الجمعية العامة المكرسة لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في وقت أصبح فيه الحصول على معرفة التكنولوجيا ونقلها من المتطلبات الأساسية للتنمية في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية.

ويعرب وفدي عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به هذا الصباح رئيس مجموعة الـ ٧٧ بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو ما وردت في إعلان هافانا لعام ٢٠٠٠، وفي إعلان الألفية للأمم المتحدة، وفي ما صدر عن فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التي أقرتها مجموعة الدول الثماني، وفي البيان الذي أدلى به هذا الصباح رئيس جمهورية السنغال بشأن المبادرة الأفريقية الذاتية، الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية، وفي إعلان سنة ٢٠٠٠ الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد جميع الإعلانات والبيانات المذكورة آنفا على أهمية الدور الذي تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بيد أن الوضع الحقيقي في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، يؤكد وجود فجوة رقمية واسعة، ولا بد من معالجة هذا الوضع بصورة جادة.

إن ما يزيد على ٤ مليارات من سكان العالم مستبعدون حاليا من المشاركة في ثورة المعلومات أو الاستفادة منها. صحيح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست غاية في حد ذاتها؛ بل وسيلة إلى غاية. ولذلك، فإننا نرحب تماما بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ونناشدها أن تتصل بأصحاب المصلحة الآخرين لسد الفجوتين الاجتماعية والاقتصادية اللتين تفصلان الشمال عن الجنوب، والفجوات القائمة داخل الجنوب ذاته، واقتراح نُهُجٍ عملية قابلة للتطبيق بغية حل المشكلة.

وتُعِد كينيا لوضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مركز متقدم بين أولوياتها الوطنية للنمو والحد من الفقر ولكي تهيئ نفسها استراتيجيا للاقتصاد الرقمي العالمي. ومن بين الإجراءات الأساسية التي تمت حديثا: إدماج تكنولوجيا المعلومات في عملية التخطيط الوطني ووضع الميزانيات من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع السياسات والاستراتيجيات؛ والشراكة مع القطاع الخاص لتحسين البنية الأساسية؛ والخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لزيادة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في عملياتها زيادة كبيرة، وبالأخص في سياق ورقة استراتيجية تخفيض الفقر.

ولا بد أن يأتي الزخم الأساسي للنمو في تكنولوجيا المعلومات من جانب المؤسسات الخاصة. ولذلك، تتوخى الخطة الحالية قيام الحكومة بدور الميسر أساسا لإيجاد بيئة متمكنة يمكن في إطارها تسخير طاقات القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل فعال للغاية. وتهدف الحكومة إلى تنفيذ مجموعة من التدابير والحوافز التي من شأنها أن تجعل كينيا واحدة من أكثر الوجهات اجتذابا للاستثمارات. ونلاحظ أن شبكة الإنترنت وتوفر حلول حاسوبية بأسعار محتملة قد خفض الكثير من الحدود الجغرافية التي كانت تحول دون تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في السابق.

والتحديث الرقمي قضية تفرض نفسها حقا. فهي تمثل فرصة قوية لأي بلد للاستفادة من النمو السريع للاتصال العالمي وتخطي العراقيل التقليدية التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما المتعلقة بتخفيض الفقر. وينبغي ألا ينصب التركيز على التكنولوجيا، بل بالأحرى على استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة البشر من خلال أثرها المحفز والفعال على التعليم والصحة، وفي الأسواق العالمية وفي خلق الفرص في الأسواق. لقد أصبحت بذلك أداة لا غنى عنها في مكافحة الفقر من خلال توفير الفرص لدعم الأهداف الإنمائية الحيوية بشكل أكثر فعالية من الاستراتيجيات التقليدية.

إن صناعة تكنولوجيا المعلومات من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في كينيا، ولذلك، فإننا نخطط لتوفير الوصول بأسعار معقولة، لاسيما إلى المناطق الحضرية والريفية والنائية التي تعاني من نقص الخدمات. ولذا، ستعطى الأولوية لنشر البنية التحتية الأساسية؛ والوصول العام للمواطنين، بما في ذلك من خلال المرافق المتاحة بشكل عام والوسائل التكميلية؛ والتعليم؛ والحكومة الإلكترونية؛ وتطوير الأنظمة ومحتوى الشبكة. ومهمتنا أن نكون في الطليعة لتنمية تكنولوجيا المعلومات وتطويرها في أفريقيا، والنهوض بمجتمع متمكن إلكترونيا.

وربما تكون البنية الأساسية أهم عوامل المجتمع الإلكتروني التي تمكن السكان والمشاريع التجارية ومرافق الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية من الازدهار في مجتمع واقتصاد رقميين. ومع ظهور الجيل التالي من تكنولوجيا المعلومات، تواجه المجتمعات الريفية بصورة خاصة تحديات كبرى فيما يتعلق بالوصول. فالمجتمعات الريفية فرادى لا تملك سوى قوة محدودة للمساومة مع شركات تقديم خدمة الإنترنت. ولذلك، سوف تستكشف الحكومة طرقا لتيسير تجميع الطلبات حسب المناطق بغية اجتذاب مقدمي تلك الخدمة.

لقد صدر الكثير من الإعلانات والالتزامات خلال العقد الأخير بدون أدنى مؤشر على الوفاء بها. ولعل أبرز مثال على ذلك الالتزام الذي تعهد به زعماء العالم خلال مؤتمر القمة العالمي للغذاء، المعقود في روما عام ١٩٩٦، بتخفيض عدد من يعانون من نقص التغذية، الذين كان عددهم حينئذ يربو على ٨٠٠ مليون نسمة، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتشير الإحصاءات الراهنة إلى أن عدد الجوعى في العالم يتم تخفيضه بواقع ٦ ملايين شخص سنويا، بدلا من ٢٢ مليون شخص، وهو الرقم المستهدف.

وكما أعلن قادتنا في روما في الأسبوع الماضي، نحن لا نطلب إحسانا. إن أفريقيا تطلب تكافؤ الفرص في مسائل التجارة، وفتح أبواب الأسواق، ونقل التكنولوجيا وإزالة الحواجز الحمائية مع قيامنا بتحرير اقتصاداتنا وفق ما تمليه الاتجاهات العالمية.

إننا نحيي المبادرات الكثيرة التي تضطلع بها حاليا وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المشاركة مع القطاع الخاص للتصدي للفجوة الرقمية

المتعاظمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ونحن مستعدون لتشكيل تحالفات وشراكات مع كل تلك المنظمات – بما في ذلك المنظمات غير الحكومية – ما دامت الشراكات لا تقوض مواقفنا في العمليات الدولية لرسم السياسات أو تضعفها. وفي هذا الصدد، نحيي المبادرات الرائدة التي اتخذتها الحكومة الإيطالية في مجال الحكومة الإلكترونية في خمسة من البلدان النامية – الأردن، ألبانيا، تونس، موزامبيق، نيجيريا – ونناشد الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول الثماني توفير التمويل لتوسيع هذا البرنامج ليشمل حكومات أفريقية أخرى في مجالات مثل الثورة في وسائط الإعلام.

وإذ تبدأ في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٢ العملية التحضيرية لمرحلتي مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات – اللتين ستعقدان في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، يناشد وفدي فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل الخفض السريع للفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع حاليا. ونطالب بتوفير الدعم لبناء البنية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإعادة فتح الأبواب للوصول العالمي والمتكافئ ولتنمية الموارد البشرية.

أخيرا، إن سد الفجوة الرقمية التي تفصل بيننا حاليا هو السبيل لتمكين البلدان النامية من مكافحة الفقر، وخفض عدد الذين يعانون من الجوع، وزيادة عدد من لا يملكون وصولا إلى مياه الشرب النقية أو لا يتحملون تكلفة ذلك.

السيد غانسوخ (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يضم صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا العميق للرئيس لتنظيم هذا الاجتماع رفيع المستوى المخصص لواحد من أكبر التحديات الملحة في عصرنا. كما نود أن نعرب عن امتناننا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إدراجه مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التنمية في جدول أعمال الأمم المتحدة في الوقت الملائم.

ويعرب وفدي عن امتنانه وتقديره للأمين العام على بيانه الهام والملهِم في مستهل اجتماعنا هذا اليوم، وأيضا لرئيس السنغال على خطابه الرئيسي.

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونعرب عن أملنا في أن يصبح أساسا لبحث مختلف جوانب المسائل المدرجة في جدول أعمالنا.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي الملاحظات الموجزة التالية.

ومنغوليا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، تعتقد أن هذا الاجتماع الخاص ذو أهمية كبيرة في مواجهة تحديات فجوة التكنولوجيا الرقمية المتزايدة في سياق العولمة والتنمية. ونتوقع لهذا الاجتماع أن يعزز الانسجام والتعاضد بين مختلف محافل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويأمل وفدي أيضا أن يسهم اجتماعنا إسهاما مناسبا في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٣ المعني بمجتمع المعلومات. ويتوقع لمؤتمر القمة أن يعالج الطائفة الواسعة من القضايا التي تتعلق بالنمو الفعال والمنصف لمجتمع المعلومات، وأن يساعد على تكوين رؤية مشتركة وفهم شامل لهذا التحول الاجتماعي، بمشاركة أوسع من ممثلي القطاعين العام والخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية.

ومن هذا المنظور، تولي منغوليا أيضا أهمية كبيرة لمختلف المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجارية الآن – على سبيل المثال، فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفرقة العمل المعنية بالفرص

الرقمية التي أنشأتها مجموعة الدول الثماني في أوكيناوا. وقد رحبت منغوليا، مع الدول الأعضاء الأخرى، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بتشكيل فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو ما تم تحديده في عام ٢٠٠٠ في إعلان الألفية. وتهدف فرقة العمل إلى بناء الجسور في مجال التكنولوجيا الرقمية لثلثي سكان العالم الذين ليست لديهم سوى فرص ضئيلة للحصول على منافع ثورة التكنولوجيا الرقمية أو ليست لديهم مطلقا. وهي هيئة جديدة، ولذا فإن وفدي يرى أن من السابق لأوانه توقع نتائج ملموسة في هذه المرحلة الأولية. غير أن توسيع عضويتها إلى المجتمع الدولي الأكبر من شأنه، في رأينا، أن يساعد على تحقيق أهدافها النبيلة. وعلاوة على ذلك، إذا كانت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات تساعد الدول الأعضاء على إنشاء فرق عمل وطنية وتشجع التعاون فيما بينها، فإن هذا من شأنه أن يجعل عملها أكثر شمولا.

وتولي الحكومة المنغولية أولوية عالية لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي تبذل كل جهدها لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة العامة لسياساتها الوطنية بوصفها عاملا هاما في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وقد وافق البرلمان المنغولي في عام ٢٠٠٠ على ”مفهوم تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منغوليا للفترة التي تمتد حتى عام ٢٠١٠“. ويشكل المفهوم أساسا للاستراتيجية المتوسطة الأجل لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منغوليا. وتتألف الأهداف الرئيسية للمفهوم من تحديد السياسة والإطار القانوني؛ وتنمية الهياكل الأساسية؛ وبناء القدرة البشرية؛ ودعم الأعمال التجارية والقطاع الخاص. وكل موضوع فرعي يشمل مجموعة واسعة ومعقدة من السياسات والأهداف والتدابير. وأنشأت منغوليا أيضا لجنة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل كل الجهات المؤثرة.

وفي إطار الأهداف المحددة التي ذكرتها للتو، اتخذت الحكومة المنغولية خلال السنوات القليلة الماضية بعض التدابير الهامة في التعاون مع المنظمات الدولية. ونتيجة لتلك التدابير، أصبحت نسبة ٩١,٣ في المائة من كامل شبكة الاتصال فيما بين المراكز الحضرية أوتوماتية؛ وتم رفع مستوى مرافق البث والتحويل إلى تكنولوجيات رقمية حديثة؛ وزادت السعة لمستخدمي الهواتف الثابتة بنسبة ١٥ في المائة. ومع ذلك، فإن حكومة منغوليا، البلد الفسيح الأنحاء المنخفض السكان والضعيف في تنمية الهياكل الأساسية، تحتاج إلى المساعدة المالية والتكنولوجية لتحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، يعتقد وفدي أن تجارب بعض البلدان النامية التي نجحت في تطوير وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني يمكن أن تصلح كدراسات للدول النامية الأخرى. ومنغوليا مستعدة لتقديم خبرتها لذلك الغرض.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي توليها منغوليا لهذا الاجتماع، وكذلك لمناقشات فريقه غير الرسمي، وأن أعرب عن استعداد وفدي للعمل معا في سبيل الوصول بعملنا إلى نتيجة ناجحة وفي متابعة أنشطته.

السيد شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، بالنيابة عن وفد إكوادور، وأن أعرب عن يقيننا بأن مهارتكم المهنية وقيادتكم ستمكنان اجتماع الجمعية العامة هذا المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية من إحراز نتائج ملموسة لمصلحة شعوبنا.

إن التطور غير العادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يشكل تحديا ويوفر في ذات الوقت إحدى أعظم

الفرص التي أتيحت لبلداننا على الإطلاق للتغلب على التخلف الإنمائي. ومن واجبنا مواجهة هذا التحدي المصيري بحنكة سياسية وبصيرة نافذة، لنضمن بذلك الاستخدام الصائب والذكي لهذه الأداة الرائعة لتجاوز حواجز التخلف الإنمائي والفقر.

إن التحول الجاري حاسم في طابعه بحيث أننا غادرنا حدود الاقتصاد الصناعي ووصلنا إلى مجتمع يستند على المعلومات. وقد كان نقل المعرفة والمعلومات دائما أحد القيود التي تكبل التنمية لدينا، لأنه كان يمنعنا من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي. والمعلومات ضرورية لتحقيق التقدم في مجتمعاتنا، وهي اليوم متوفرة بين أيدينا.

ورئيس جمهورية إكوادور، السيد غوستافو نوبوا بيهارانو، مقتنع بضرورة توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الإنترنت إلى كل المناطق في إكوادور. وقد أكد مرارا حاجة بلدنا إلى التغلب على كل قيوده وكسر كل الحواجز بغية استخدام هذه الأداة. وقال الرئيس إن الشخص الأمي اليوم ليس الشخص الذي لا يعرف كيف يقرأ ويكتب، ولكنه الشخص الذي لا يستطيع استخدام الحاسوب.

قبل سنوات قليلة فقط كانت الإنترنت ميدانا لقليل من الأكاديميين. أما اليوم فهي تستخدم في أقصى القرى في بلدنا. وإنني أنظر بارتياح عميق إلى تزايد الاستخدام الواسع للإنترنت في إكوادور، لأنني شاركت في إنشائها وبدئها هناك.

لقد قال الأمين العام، كوفي عنان، وهو يتكلم عن هذا الموضوع، إن من الأساسي توفير هذه التكنولوجيات للثلاثة بلايين نسمة الذين لم يستخدموا حتى الهاتف على الإطلاق. وهذا قول في غاية الصحة. إذا أردنا أن نحقق قفزة نتجاوز بها قيودنا، وإذا كان بوسع هذه الرؤية المتمثلة في عالم مترابط أن تؤدي إلى تعليم ممتاز، وقاعدة جديدة للمعرفة والثقافة وطريقة جديدة للإنتاج والمنافسة، سنكون قد وفرنا فرص العمل والثروة والرفاهية. وسنكون قد تغلبنا على الفقر الذي يمثل أحد أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان لأنه يحطم الأمل ويحكم على بني الإنسان باليأس.

وقد ظل الأمين العام ينمي بصورة منتظمة مزيدا من الروابط بين الأمم المتحدة والمراكز الأكاديمية وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني، الجهات التي ينبغي أن تسهم في هذا المجهود.

ولكني أعتقد اعتقادا راسخا بأن الجهد يجب أن يكون جهدنا نحن. ولا بد أن نفهم أن شعوبنا – بتقاليدها الثقافية وقيمها العالمية الرفيعة – يمكنها، رغم الفقر وأوجه القصور التي قضى بها نظام دولي غير منصف، أن تتغلب على حواجز الحمائية وأن تحقق مستويات الرفاهية التي تستحقها. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك تتمثل في استخدام أدوات هذه التكنولوجيا الجديدة للقفز إلى مرحلة جديدة من التنمية بالمعرفة والمعلومات التي تملكها بوفرة. وإنني أثق بإنسانية شعوبنا، وأنظر إلى هذا التحدي بثقة مؤداها أننا سنعرف كيف نستخدم التكنولوجيا الجديدة في إطار من الحرية والشفافية والحكمة.

إن إمكانية استخدام الإلكترونيات في مجالات الطب والتعليم والتجارة قد بدأت تبرز شيئا فشيئا. وعلينا أن نبذل جهدا لضمان أن تشارك شعوبنا في ذلك، وكي ندرك أن هذه الرؤية للمستقبل ليست بالضرورة شكلا من أشكال العبودية والسيطرة المهيمنة، ولكنها فرصة فريدة يقدمها التاريخ للبشرية.

وعندما أرى أطفالي والشباب الآخرين وهم يستخدمون شبكة الإنترنت، تزداد ثقتي بمستقبل أفضل. وعندما يمكن لنا أن نقيم صلات من الحوار بين الشعوب

والثقافات وعندما يمكننا أن نتجاوز الاختلافات الجغرافية بآلاف الكيلومترات، ناهيك عن التحيزات، عندئذ أؤمن، متفائلا، بعصر جديد.

ولقد أصدر رؤساء الدول أو الحكومات في نصف الكرة الأمريكي الذين اجتمعوا في كيبيك، كندا، في نيسان/أبريل ٢٠٠١، إعلانا بشأن الربط أقروا فيه بقيمة هذه الأداة في تعزيز الديمقراطية وتقدم الشعوب. وأعتقد أن علينا أن نتفحص الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقود بها الجهد لفتح الطريق أمام أقل البلدان نموا في هذا المجال وأن نتفق على ذلك. ولكن، لا بد من إصلاح الأمم المتحدة أيضا لتصبح مركزا لنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا يمكن أن نسمح لمنظمة شعوب العالم هذه بأن تتخلف في مجال التكنولوجيا مقارنة بالقطاعات الأخرى. ولا بد للأمم المتحدة أن تكون رائدة في الثورة التكنولوجية، لأنها يجب أن تستخدم أساسا من أجل مصلحة البشر في هذا الكوكب. ويجب أن نعطي وجها إنسانيا للتكنولوجيا.

وأود أن أختتم بالدعوة إلى التأمل فيما قلناه هنا بشأن الإمكانيات الهائلة التي ينطوي عليها هذا الموضوع بالنسبة للمستقبل. ولا يمكن أن نقبل بحالة القصور التي نتعامل بها مع مسائل تتعلق بشعوبنا. فمن الضروري أن نعزز، في أسرع وقت ممكن، عملية إعادة صياغة قلوب وأذهان شعوبنا كيما نمسك بزمام مصيرنا ونستخدم طاقاتنا الهائلة والقدرات البشرية للوفاء بولايات الميثاق وجعل حلم المستقبل الأفضل حقيقة واقعة.

السيد هونينغشتاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن ثورة المعلومات قد غيرت عالمنا تغييرا أساسيا. ففي أكثر البلدان تقدما، أصبح اعتماد القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، قائما على التدفقات العالمية للمعلومات وعلى الهواتف الخلوية، والإرسال التلفزيوني عن طريق السواتل والحواسيب باعتبارها أدوات لا غنى عنها للوصول السريع إلى المعلومات.

وينبغي أن تتاح الفرصة للبلدان النامية أيضا للمشاركة في مجتمع المعلومات الحديث هذا. وهي تفعل ذلك جزئيا. ولا يكاد يوجد بلد نام واحد لا يتواجد فيه أناس على درجة عالية من المهارة يديرون مواقع الإنترنت، وخدمات المعلومات والمشاريع الخاصة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وكثيرا ما يكون هؤلاء من الشباب والمتحمسين، وإن كانت أعدادهم أقل مما ينبغي وتقف في طريقهم في كثير من الأحيان عوائق مثل عرض النطاق الترددي المحدود، وقلة توفر البنية الأساسية، وارتفاع الأسعار. وتحتاج البلدان النامية إلى الاستثمارات الأجنبية والمساعدة الإنمائية بغية معالجة هذه التفاوتات وتعزيز قدراتها المحلية.

ومن شعارات المظاهرات التي خرجت في شوارع جنوى، إيطاليا، في الصيف الماضي، أن الجائع لا يمكن أن يأكل حواسيب. وهذا يذكرنا بأن المشاكل الأساسية للعالم النامي ما زالت متمثلة في الفقر والمرض والأمية. والحواسيب ليست سوى أدوات يمكن أن تساعدنا في مكافحة تلك الظروف، وبوصفها أدوات فهي تتطلب مهارات متقدمة وبنى أساسية داعمة معقدة. لكن في ظل ظروف ومتطلبات سليمة، يمكن أن تكون الحواسيب وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات قوية للغاية في مساعدتنا على حل المشاكل الأساسية للتنمية. ونرى أنه ينبغي أن يستمر التركيز على مكافحة الفقر. ولكن، من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي لمعالجة الفجوة الرقمية، وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعاون الإنمائي، يمكننا مكافحة الفقر بمزيد من الفعالية. ومع ذلك، فإن تخفيض مستوى الفقر لا يعني بالضرورة استهداف

الفقراء تحديدا. بل أنه يتصل كذلك بتوفير فرص العمل والفوائض الاقتصادية التي يمكن إعادة توزيعها، وهذا، بالطبع، يتطلب وضع سياسات توزيعية اجتماعية وأن يكون لدى الحكومة التزام شامل باجتثاث شأفة الفقر. ولتكنولوجيا المعلومات والاتصال القدرة على إيجاد الوظائف وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وزيادة اقتسام المعلومات بين الأشخاص الذين يعيشون في أنحاء مختلفة من البلدان النامية.

غير أن الوصول إلى هذه التكنولوجيا لا يزال محدودا في معظم البلدان النامية، وقد استمعنا اليوم إلى تحليلات وتوضيحات للأسباب التي أفضت إلى ذلك. وثمة شيء أكيد، إذ ينبغي للحكومات، بمساعدة المانحين، أن تقوم بتمويل البنية الأساسية وتوفير الأموال والقروض الرئيسية لإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات.

والمبادئ الرئيسية للسياسات الإنمائية للنرويج دعما لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية وفي مكافحة الفقر هي كما يلي: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تعتبر أداة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تدمج حيثما يكون ذلك ممكنا ومفيدا. كما ينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الأهداف الرئيسية لتعاوننا الإنمائي، وهي التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والنهوض بالسلام، والديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وعندما يتصل الأمر بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين. وبغية الاستفادة الناجحة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا بد للبلدان الشريكة أن تدرك، من خلال الخطط والتحليلات، المنافع والإمكانيات الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة للتنمية.

ولقد شرعنا وشاركنا في الدراسات الرائدة المتصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التنمية في عدد من البلدان، من بينها تترانيا وسري لانكا. وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج التنمية، بالتعاون الوثيق مع البلدان الشريكة والمنظمات المتعددة الأطراف، سيظل يمثل أولوية متقدمة، لأن هذا مجال يتطلب تنسيقا جيدا بين كافة الأطراف الفاعلة. وسنواصل النظر في مجالات معينة مثل التعليم والصحة وتنمية القطاع الخاص، والتركيز الإقليمي والقطري المحدد من أجل تحليل أدق لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية.

وإننا ندرك أن هذا الاجتماع سيمثل إسهاما كبيرا في زيادة تفهمنا لكيفية معالجة الفجوة التكنولوجية المتسعة بين أكثر البلدان ثراء وأشد البلدان فقرا. وندرك أيضا أن نتائج هذه المناقشات ستكون بمثابة مدخلات مفيدة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ .

السيد كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): إن قرار عقد اجتماع للجمعية العامة يكرس لسد الفجوة الرقمية وتعزيز الفرص الرقمية في مجتمع المعلومات الناشئ، والوارد في القرار ٥٦/٢٥٨، هو دليل واضح على الدور المركزي للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، في تشجيع الشراكة في إطار العولمة.

إن الأمم المتحدة بقرارها عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إنما تغتنم الفرصة للاضطلاع بدور القيادة في تعزيز التنسيق والترابط بين كافة الجهود الرامية إلى توسيع الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترى حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خطوة هامة جدا في العملية التحضيرية لمؤتمر

القمة العالمي. وسيساعد هذا الاجتماع على صياغة استراتيجيات لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإضفاء بُعد عالمي حقيقي على الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية وتعزيز الفرص الرقمية. وفضلا عن ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ستيسر كثيرا وضع الاستراتيجيات اللازمة.

وإذا ما أخذنا مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المزمع عقده في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥، مع مؤتمري قمة آخرين هما – المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي عقد هذه السنة، في مونتيري، المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ في وقت لاحق من هذه السنة – فيمكن أن يعتبر هذا المؤتمر، في سياق العولمة وعملية التنمية عموما، نهجا بارزا في التعامل مع تحديات عالم اليوم وكذلك في الوفاء بأهداف مؤتمر قمة الألفية.

وقد مثل اتخاذ القرار ١٨٣/٥٦ بداية الاستعدادات الأولية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، إذ اعتمد، في جملة أمور، الدور الرائد للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في هذه العملية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن تأييدي لتقرير الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي قدمه عن عملية التحضير الجارية (A/57/71)، وخاصة فيما يتعلق بالأفكار الرئيسية المقترحة لمؤتمر القمة العالمي المنصوص عليها في الفقرة ١٥ من ذلك التقرير.

وقد أسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة، في تحديد سبل زيادة فعالية دور المنظمة في النهوض بالتنمية لإتاحة الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما – خصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – من خلال إقامة شراكات مع الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص. وستركز الدورة الموضوعية المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك الاهتمام قطعا على تعزيز الحوار المطلوب بين كل الأطراف الفاعلة، ولا سيما في إطار الشراكة العالمية للمعرفة، بغية وضع الأسس اللازمة لوجود المجتمع العالمي القائم على المعلومات والمعرفة الأمر الذي يمكّن أفراده حقا.

والمهمة الرئيسية لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أشار إلى ذلك الأمين العام كوفي عنان عن حق، ينبغي أن تكون نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أرجاء العالم وتيسير سبل الحصول على فوائدها لكل البشرية وجعلها ذات معنى. وحكومتي، في تأييدها لهذا النهج، تعتقد أنه ينبغي لفرقة العمل أن توفر محفلا عالميا للمسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الشراكات بين الأطراف المؤثرة المتعددة.

وعلى الصعيد الوطني، تضطلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور لا غنى عنه في إقامة اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، والإسراع في النمو، ورفع مستوى المنافسة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتيسير اندماج كل البلدان في الاقتصاد العالمي و، أخيرا، القضاء على الفقر.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتغلُّبها على العديد من عوائق المسافة، توفر فرصة هائلة لمساعدة المناطق المهمشة على الارتباط بالاقتصاد العالمي. ومن شأن بلد غير ساحلي، على غرار بلدي، أن تكون له قطعا مزية نسبية في تصدير لوازم الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل البرامج الإلكترونية، ونسخ البيانات والتسويق الهاتفي، مقارنة بالسلع المصنعة المعدة للتصدير. وفي ذلك السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى تجربة جمهورية مقدونيا مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى الآن.

وبلدي، بوصفه ديمقراطية بازغة حديثة العهد وذات اقتصاد انتقالي، قد اختار استراتيجية إنمائية قائمة على أساس بنية تحتية متقدمة للاتصالات. وهذه البنية التحتية توفر أساسا سليما لإقامة مختلف خدمات المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى الشبكة القائمة والبنية التحتية للاتصالات، فإن الهدف الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية هو بناء نظم معلوماتية قائمة على أساس الشبكة الإلكترونية في المجالات الرئيسية التالية: الحكومات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والنظام المصرفي الإلكتروني، والتعليم والعناية الصحية عن بعد، والبيئة.

وقد أطلق رئيس جمهورية مقدونيا، بوريس ترايكوفسكي، مبادرة عنوانها ''مقدونيا الإلكترونية للجميع''، بهدف رئيسي يتمثل في الاضطلاع بأنشطة تمكن البلد من أن يصبح مندمجا على نحو وثيق في مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على شبكة الاتصالات. وبغية ضمان تنفيذ هذه المبادرة، أنشأ الرئيس لجنة مكونة من خبراء في مجالات التعليم، والإدارة والعمل المصرفي، وكذلك ممثلين لشركات الحاسوب. وأصدرت اللجنة مؤخرا توصيات، في شكل إعلان إلكتروني، للإسراع بإقامة مجتمع المعلومات والاقتصاد الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية في جمهورية مقدونيا كمسألة ذات أولوية وطنية. وتتضمن التوصيات، في جملة أمور، مقترحات لإنشاء وكالة وطنية لتكنولوجيا المعلومات؛ وإعداد استراتيجية وطنية لإقامة مجتمع المعلومات؛ ووضع تدابير وصكوك تشريعية لتوحيد معايير حفظ المعلومات الإلكترونية وتبادلها واستخدامها؛ وتوفير إعفاءات من الضرائب لأعمال التجزئة التجارية العاملة بالتجارة الإلكترونية؛ وإدخال استعمال مواقع على الشبكة وعناوين إلكترونية للشركات والمؤسسات على الصعيد الوطني.

وكون أن ٤٥ في المائة من مجمعات العلم والتكنولوجيا على نطاق العالم مرتبطة بالتكنولوجيا المتصلة بالمعلومات والاتصالات لهو مؤشر هام في تقييم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين التكنولوجيات الجديدة والبازغة. وجوانب التقدم السريع التي يجري تحقيقها في التكنولوجيات الجديدة والبازغة في ميادين مثل، الإعلام، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبيئة، والطاقة النظيفة، والعناية الصحية، والمواد والنقل، فضلا عن زيادة تقدم العولمة، أمور تفرض مسؤولية اجتماعية وأخلاقية جديدة على المجتمع العلمي والتكنولوجي - ألا وهي المسؤولية عن التطبيقات المباشرة لهذه التطورات الجديدة بطرق تعزز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تميز العقد الماضي بتطورين غير عاديين لا يزال أثرهما ونتائجهما في مرحلة الهضم. فعلى المستوى السياسي، توسعت الديمقراطية - بوصفها نظاما للحكم ونظاما للقيم يستوجب الدعم من الناس العاديين - توسعا كبيرا في أرجاء العالم. وفي ذات الوقت، نجد الطرق التي يمكن بها للأشخاص والمجتمعات أن تتصل بعضها ببعض، أو هي تفعل ذلك، وقد حفزتها التطورات الرئيسية الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، آخذة في التغير بسرعة. ولذلك، فإنه ينبغي عدم إغفال البعد الأخلاقي للعلم والتكنولوجيا في مداولاتنا بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي ذلك الصدد، أرى من المناسب أن أقتبس من حديث المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كويشيرو ماتسوورا، الذي قال:

> ''إن المساواة، في عصر التكنولوجيا الرقمية، من حيث توفر الكرامة وحقوق كل بني الإنسان، تقتضي اليقظة المتزايدة على الدوام والحماية ضد الترويج لكل أشكال العنف والعدوان وضد التحريض على العنصرية وكراهية الأجانب وجميع

أنواع السلوك الأخرى التي تنتهك حقوق الإنسان''.

فلتشكل تلك الرسالة لب المبادئ التوجيهية للعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعملية العولمة، وخاصة الروابط بين التجارة، والتمويل، والاستثمار والتنمية، لا يمكن المغالاة في التشديد عليها. وفي السنوات الأخيرة فإن الاتساق والتركيز اللذين ظلت الجمعية العامة تعالج بهما موضوع العولمة بكل تعقيداتها، من خلال معالجة عناصرها الفردية الرئيسية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشهدان على التحليل الشامل والمتكامل الذي يهدف إلى إصدار قرارات وتوصيات ذات منحى عملي.

وقد جعلت العولمة مهمة السعي إلى تحقيق التنمية أكثر تعقيدا من ذي قبل، وذلك في المقام الأول بسبب التفاعل المتزايد بين مختلف العناصر المتميزة. ولذلك السبب بالتحديد، من الضروري ضمان الانسجام والتكامل بين خطة التنفيذ المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وتوافق الآراء الذي تم في مونتيري المعني بالتمويل لأغراض التنمية من جهة، وبين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية من جهة أخرى. ويجب أن يصبح ذلك أحد المواضيع الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، وخاصة للجمعية العامة في أنشطتها المقبلة.

السيد باوليلو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد أوروغواي، بوصفها عضوا في مجموعة الـ ٧٧ والصين، البيان الذي أدلى به صباح اليوم نائب وزير العلم والتكنولوجيا في فنزويلا بالنيابة عن المجموعة.

إن ثورة المعلومات والتكنولوجيا تحدث في عالم ينقسم انقساما عميقا جدا مما يجعل أثر هذه الثورة يختلف إلى حد كبير من مكان إلى آخر. وفي البلدان الصناعية، تقوم تكنولوجيا المعلومات الجديدة بدور المحرك للنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية وتحسين المعايير في ميادين التعليم والثقافة والفنون. والبلدان النامية، من ناحية أخرى، تفتقر إلى الموارد التي تتيح لها أن تشارك بنشاط في مجتمع المعلومات. وبالنسبة لهذه البلدان، يمثل انتشار التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات تحديا مزدوجا. فمن جهة، لا تملك البلدان النامية سوى وصول محدود إلى هذه التكنولوجيات الجديدة التي تشكل أساسا جديدا للتنظيم العالمي. وقد أفضى ذلك إلى فجوة رقمية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يهدد بزيادة تهميش سكان تلك البلدان واقتصاداتها. والنسبة المئوية لعدد مستخدمي شبكة الإنترنت على جانبي تلك الفجوة لا تحتاج إلى برهان: فهي تتراوح بين ٣٣ و ٥٠ في المائة في البلدان الصناعية، و ٠,٤ في المائة لا غير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

علاوة على ذلك، وبسبب التفاوتات في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة بين القطاعات الاجتماعية في البلدان النامية، ثمة فجوة رقمية داخلية ذات أبعاد اجتماعية وإنتاجية ضمن مجتمعاتها. لذا، كان على كل دولة أن تدرج في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية برامج تستهدف ضمان أن تسهم تكنولوجيا المعلومات الجديدة في تحقيق أهداف التنمية، من خلال إدماجها، في جملة أمور، في أنظمتها التعليمية والعلمية والصحية والاقتصادية والسياسية. ويقع على عاتق الدول كذلك مسؤولية وضع أُطُر تنظيمية وقانونية شفافة ووضع السياسات المناسبة التي تمكّن كافة قطاعات المجتمع، لا سيما القطاعات ضئيلة الموارد، من أن تحصل على التكنولوجيات الجديدة.

ولكن، كما أن قيام الدول بالعمل على المستوى الوطني ضروري، لا بد كذلك من ضمان المشاركة والتعاون بشكل فعال من جانب المنظمات الدولية والمؤسسات المالية

والالتزام المؤكد من جانب القطاع الخاص الوطني والدولي والدوائر العلمية والأكاديمية. ولا بد للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في تعزيز التنسيق بين كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، من خلال تنسيق الجهود الوطنية والقيام بدور الريادة في مساعدة البلدان النامية في تحقيق المنافع القصوى من استخدام الأدوات الحديثة للمعلومات والاتصالات.

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، شرعت بعض الحكومات في مبادرات لتوفير الوصول إلى شبكة الإنترنت للقطاعات منخفضة الدخل من خلال المدارس والمراكز المحلية. وقد بدأت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ١٩٩٨ بأقل من ١ في المائة من السكان المرتبطين بشبكة الإنترنت. ثم ارتفع هذا الرقم بشكل كبير بعد ذلك، ونحن الآن المجتمع الأسرع نموا في مجال الإنترنت في العالم.

وتعمل بلدان المنطقة معا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، عندما عقدت اجتماعا في البرازيل، بمبادرة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومة البرازيل، على إعداد مشاركتها في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على أنه بحلول عام ٢٠٠٥، ستكون بلدان المنطقة أعضاء كاملي العضوية في مجتمع المعلومات الذي يتسم بالكفاءة والإنصاف والاستدامة، في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة.

وبغية ضمان مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع، عقدت في جزيرة مرغريتا، فنزويلا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أول حلقة دراسية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد حددت تلك الحلقة الدراسية الحاجات المشتركة لوضع البرامج ووافقت على أربعة برامج إقليمية في مجالات الصحة والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية واتصال المدارس بشبكة الإنترنت لأغراض التعليم. ويسعى البرنامج الأخير، الذي تنسقه أوروغواي، إلى التنسيق والرقابة على برنامج شامل لتعزيز وصول الأطفال إلى مجتمع المعلومات من خلال المدارس العامة في كافة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفي الحلقة الدراسية هذه، حثت الحكومات المنظمات الدولية الحاضرة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الإنمائية لمجموعة الأنديز، على مواصلة تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى الإدماج الكامل للمنطقة في مجتمع المعلومات. ويتم الاضطلاع بتنسيق الأنشطة في هذا المجال عن طريق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومات دول المنطقة، وذلك في إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأوروغواي هي ذلك البلد في أمريكا اللاتينية الذي توجد فيه أعلى نسبة حواسيب في البيوت – ١٩ في المائة – كما أصبحنا بلدا رائدا في الدمج الفعال لتكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وقد تم ذلك، من خلال إنشاء مؤسسات على أعلى مستوى، بما في ذلك ”أوروغواي على الشبكة“. وهذه المؤسسة، التي تندرج مباشرة تحت رئاسة مكتب رئيس الجمهورية، والقطاعين العام والخاص إلى جانب المجتمع الدولي، تشارك على نحو نشط ومنسق في إدماج وتطوير تكنولوجيا المعلومات في مجالات أساسية، بهدف سد الفجوة الرقمية، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية، وتعزيز كفاءة القطاع العام وشفافيته، وزيادة التوصيل بالشبكة، في جملة أمور.

وتمثل مؤسسة أوروغواي على الشبكة نموذجا مؤسسيا فعالا جيد التنظيم الهدف منه وضع استراتيجية لمجتمع المعلومات، بغرض تنفيذ تدابير ملموسة لبناء المؤسسات ووضع مشاريع وبرامج تجريبية لبيان تطبيق تكنولوجيات المعلومات في مختلف مجالات التنمية. ويستخدم هذا النموذج حاليا بنجاح في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأخرى في إطار الأنشطة التنفيذية لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وختاما، نود أن نؤكد على الحاجة إلى التزام جاد بوضع تدابير لسد الفجوة الرقمية على الصعيدين الدولي والوطني. ونعتقد أن الالتزام ضروري إذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ونقدر عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي وضع مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جدول أعمال الأمم المتحدة، ونرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد خطة عملها.

ومن خلال مساعدتها القيمة، فإن على الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف، ومجتمع المانحين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين أن يجتهدوا جميعا في العمل في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بغية تعزيز الوصول المباشر لكافة البلدان ومواطني العالم إلى تكنولوجيا المعلومات والمعرفة والاتصالات في خدمة التنمية.

السيد حسين (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على حُسن الإعداد لهذا الاجتماع الهام الذي جاء في وقته المناسب. ووفدي يؤيد تماما البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترحب إثيوبيا بعقد هذا الاجتماع للجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ونأمل أن يمكن هذا الاجتماع المجتمع الدولي من أن يؤكد مرة أخرى على دور الريادة الذي ينبغي أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنسيق والترابط بين كل الجهود الرامية إلى توسيع الأثر الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو خطوة أولى في هذا الاتجاه.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دورا هاما في الجهود الإنمائية للبلدان النامية. وفي الحقيقة أن الحصول على التكنولوجيا الحديثة ونشرها ينطويان على إمكانية زيادة سرعة التنمية أكثر بكثير مما شهدناه في الماضي. وكانت هناك ثورتان تكنولوجيتان رئيسيتان سابقتان أحدثتا تغييرا هائلا في رفاه الجنس البشري. أولاهما الثورة الصناعية، والثانية الثورة الخضراء في مجال الزراعة. ونرى أن التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل الثورة التكنولوجية الثالثة والأحدث.

وكما كانت الحالة بالنسبة للتقدم الأول في الابتكارات التكنولوجية، لا تزال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مركزة بدرجة عالية في الاقتصادات المتقدمة النمو، مما يحدث فجوة رقمية ضخمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والحقيقة أنني أتيت للتو بعد ترؤسي فريقا أثيرت فيه نقطة مفادها أن المسألة ليست دائما هي الفجوة بين البلدان، وقُبِلت هذه النقطة. بل إن في كل البلدان – بما في ذلك أقل البلدان نموا، مثل بلدي – هناك صفوة من الناس، والفجوة بينها وبين الصفوة في البلدان المتقدمة النمو ليست كبيرة. ولكن ثمة قطاعات في داخل المجتمع نفسه، حتى في الاقتصادات المتقدمة النمو، تكون فيها

الفجوة الرقمية بالفعل كبيرة جدا – وهي تماثل نسبيا الفجوة التي يجدها المرء في البلدان النامية أو في أقل البلدان نموا. ولذلك فإن كيفية سد هذه الفجوة ستشكل إحدى مجالات تركيز اهتمام المجتمع الدولي.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي دورا هاما في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وبفضل التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح الحصول على المعرفة وتقنيات الإنتاج أيسر منه في أي وقت مضى. ولذا فإن النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالة القارة الأفريقية ليس الغرض منه سد الفجوة الرقمية فحسب، ولكن أيضا التمكين من نقل العلم والتكنولوجيا الذي تأخر كثيرا. وفي الحقيقة أن الرئيس وادي قدم الحجج على ذلك خلال الجلسة الافتتاحية صباح اليوم، عندما تكلم عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ولقد ذكر الأمين العام نفسه في تقريره المقدم إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١ أن ثورة تكنولوجيا المعلومات توفر بالفعل الفرصة للقفز عبر مراحل التنمية التكنولوجية.

إن إثيوبيا شرعت في برنامج لبناء القدرة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ولدينا دليل وطني مفصل للجهود المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، يستهدف في نهاية المطاف إنشاء شبكة اتصال على نطاق البلد في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا التطور على مستوى القاعدة الشعبية، يجري التخطيط لإنشاء مراكز للإنترنت تيسر الأنشطة الإنمائية على مستوى المقاطعات، مع التركيز على النساء والأطفال. وإني واثق من أن سفيرة جامايكا ستكون مسرورة جدا لذلك. ونعتقد أن التركيز على الأطفال بوجه خاص مهم، لأننا نتكلم أيضا عن تكنولوجيا المستقبل.

فإذا كان للبلدان النامية أن تشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، فإن هناك حاجة ماسة إلى سد الفجوة الرقمية. والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدورها تقتضي المشاركة النشطة من جميع الأطراف المؤثرة، وأهم ما في ذلك، القطاع الخاص. ومن ثم تلزم إقامة شراكات مع الأطراف المؤثرة في المجتمع المدني. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون لهذه الشراكات أيضا بُعد إنمائي قوي.

وختاما، نأمل من اجتماع الجمعية العامة هذا المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يوفر إسهامات قيمة لتحضيرات المجتمع الدولي لمؤتمر القمة المعني بمجتمع المعلومات، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في تونس. ونأمل أن تركز هذه الاجتماعات على أعمال وبرامج هامة موجهة نحو إدماج شعوب البلدان النامية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

سيدي الرئيس، لقد حذفت أجزاء عديدة من بياني بغية مساعدتكم على اختتام جلسة بعد ظهر هذا اليوم. غير أن النص الكامل للبيان يمكن إيجاده في موقع إثيوبيا على الإنترنت.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.